جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم الاقتصادية، علوم التسيير علوم التجارية

الشعبة: علوم المالية و المحاسبية

التخصص: دراسات محاسبية و جبائية معمقة

من إعداد الطالبة: بلعباس ماريا

بعنوان:

تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية

" دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة"

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 10جوان 2014

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور/.بوخاري عبد الحميد

الدكتور/ محمد زرقون (أستاذ محاضر جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا و مقررا

الاستاذ/صديقي فؤاد

السنة الجامعية 2014/2013

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم الاقتصادية، علوم التسيير علوم التجارية

الشعبة: علوم المالية و المحاسبية

التخصص: دراسات محاسبية و جبائية معمقة

من إعداد الطالبة: بلعباس ماريا

بعنوان:

تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية

" دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة"

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : .10جوان

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور/ بوخاري عبد الحميد.

الدكتور/ محمد زرقون (أستاذ محاضر جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا و مقررا

الاستاذ صديقي فؤاد

الملخص:

تطرقت الدراسة إلى مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية و نظرا للطبيعة الخاصة التي تتميز بها هذه البنوك وجب وضع أنظمة تحكم الممارسات المحاسبية فيها فظهر ذلك من خلال النظامين 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 المتضمن مخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية و النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها , من خلال هذه الدراسة حولنا معالجة المشكل المطروح المتمثل في ما مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق النظام المحاسبي المالي.

و سنحاول في هذا البحث الرد على التساؤل و ذلك من خلال إجراء استبيان بجمع أراء شريحة مهمة في حقل المحاسبة البنكية المتمثلة في الإطارات المالية و المحاسبية في البنوك التجارية التي تكونت على النظام المحاسبي المالي المصرفي.

كلمات الدالة:

النظام المحاسبي المالي,النظام المحاسبي المالي المصرفي

Résumé :

L' étude porte sur la mesure dans laquelle l'application d'un système de comptabilité financière dans les banques commerciales et en raison de la nature particulière qui se caractérise par ces banques devraient mettre des systèmes de contrôle des pratiques comptables dans laquelle il est apparu les deux systèmes par 09-04 du 23 Juillet 2009 contenant les comptes bancaires de régime et les règles comptables applicables aux banques et les institutions financières et le système de 09-05 en 18 Octobre 2009 comprend la préparation des états financiers des banques et des institutions financières , et leur diffusion.

A travers cette étude on a essayer de résoudre le probleme de l'engagement des banques algériennes à appliquer le système de comptabilité financière

Et dans cet article, nous allons essayer de répondre à la question et , à travers une enquête pour recueillir les vues d'un segment important dans le domaine de la comptabilité des banque (comptabilté et finance) dans les banques commerciales , qui ont formé sur le système de comptabilité financière de la banque.

Mots clés:

Système de comptabilité financière , Système de comptabilité financière de la banque.

قائمة المحتويات

البيـــــان	الصفحة
الاهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الاشكال البيانية	VIII

قائمة الملاحق	**IX**
قائمة الاختصارات و الرموز.....	**X**
المقدمة	أ
الفصل الأول : الادبيات النظريق و الدراسات السابقة	**01**
المبحث الأول: الادبيات النظرية...	**03**
المبحث الثاني:الدراسات السابقة	**23**
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	**30**
المبحث الأول: الطريقة و الادوات	**31**
المبحث الثاني: النتائج و المناقشة	**40**
الخاتمة	**48**
المراجع	**51**
الملاحق	**55**
الفهرس	**78**

قائمة الجـداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	شكل العام لليومية	11
02	شكل الحساب	12
03	نموذج لميزان المراجعة	12
04	كشف حركة صندوق المقبوضات	13
05	كشف حركة الخزينة	13
06	كشف حركة الصندوق المدفوعات	13
07	حساب الارباح و الخسائر للبنك المركزي	14
08	العينة المستهدفة و درجة الاستجابة الفعلية	31
09	مقياس متغير الدراسة الجنس	32
10	مقياس متغير الدراسة العمر	33
11	مقياس متغير الدراسة الشهادة	33
12	مقياس متغير الدراسة البنك	33

13	مقياس متغير الدراسة الوظيفة	33
14	مقياس متغير الدراسة الخبرة المكتسبة	33
15	مقياس متغير محاور الدراسة	33
16	فئات الاجابات و الدرجات المقابلة لها	34
17	توزيع العينة حسب الجنس	35
18	توزيع العينة حسب العمر	36
19	توزيع العينة حسب كتغير الشهادة المحصل عليها	37
20	توزيع العينة حسب المنصب	37
21	توزيع العينة حسب متغير الاقدمية	38
22	معايير تحديد الاتجاه	39
23	وصف إجابات عينة الدراسة حول الفرضية الأولى	40
24	وصف إجابات عينة الدراسة حول الفرضية الثانية	42
25	وصف إجابات عينة الدراسة حول الفرضية الثالثة	44

قائمة الأشـكال البيانية

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	05
02	وظائف البنوك التجارية	07
03	خصائص المميزة للنظام المحاسبي للبنوك التجارية	09
04	عناصر النظام المحاسبي للبنوك التجارية	10
05	توزيع العينة حسب متغير الجنس	35
06	توزيع العينة حسب العمر	36
07	توزيع العينة حسب متغير الشهادة المحصل عليها	37
08	توزيع العينة حسب المنصب	38
09	توزيع العينة حسب متغير الاقدمية	39

قائمة الملاحق

رقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	**مدونة سير الحسابات**	55
02	**نموذج الميزانية**	57

03	نموذج قائمة خارج الميزانية	59
04	نموذج جدول حسابات النتائج	60
05	نموذج جدول تدفق الخزينة	61
06	نموذج جدول تغير في الاموال الخاصة	63
07	مخرجات المعالجة الاحصائية لبرنامج SPSS	64
08	الاستبيان	73

. طرح إشكالية البحث.

تعتبر البنوك والمؤسسات المالية عصب الاقتصاد في كل الدول ذلك أن مجمل المعاملات الاقتصادية لابد أن تتم من خلالها، فسلامة وقوة المنظومة البنكية والمالية دليل على قوة ومتانة الاقتصاد، لكن المتتبع لواقع الممارسات المالية الجزائرية وكذلك إلى ما ينشر في التقارير السنوية المعروضة في المنظمات العالمية والتي تساهم في إعدادها هيئات وجامعات متخصصة في العديد من الدول تشير إلى أن المرظومة المالية والمصرفية الجزائرية لزالت متأخرة جداً وتعاني من مشاكل عديدة متمثلة أساساً في :

-تأخر كبير في مجال القروض البنكية والتدابير المرتبطة بالقطاع المصرفي والمالي ؛

-تأخر كبير في مدى فعالية البنوك وصحة تسييرها ؛

-تأخر كبير في تغطية وانتشار وتوزيع شبكة البنوك لكل التراب الوطني,

التأخر عرفه النظام البنكي والمالي الجزائري في ظل الإصلاح المحاسبي لم يمنع من القيام ببعض التغييرات على آلية عمل وتسجيل الممارسات المحاسبية البنكية والمالية للتوافق مع الإجراءات الجديدة وقد تم ذلك بإصدار:

1.النص التنظيمي(البنك المركزي الجزائري رقم 09-04)المؤرخ في 23 جويلية 2009 يتضمن مخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية وتضمن هذا النظام تسعة مواد تهدف إلى تحديد مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية ويقصد بالقواعد المحاسبية في مفهوم هذا النظام بالمبادئ المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي.

وقد اعتمدت الجزائر نظاما محاسبيا جديدا مستمدا من المعايير المحاسبة الدولية من خلال القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 و الذي أخذت بتطبيقه بداية من جانفي 2010 و الذي سمي بـ النظام المحاسبي المالي SCF و ذلك لمواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي.

ما مدى فعالية الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي ؟

للإجابة على هذا التساؤل نطرح الأسئلة التالية :

ما هي أهمية المحاسبة المصرفية كجزء من عمل البنوك؟
ما لمقصود بالنظام المحاسبي للبنوك التجارية وما هي مقوماته؟
ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية و القضاء على إختلالات المخطط المحاسبي البنكي السابق؟
هل يساعد الإصلاح المحاسبي في الجزائر على تطوير وتغيير طبيعة البنوك المتخصصة إلى شاملة؟

فرضيات البحث :

تم صياغة فرضيات البحث بناءا على الإشكالية المطروحة و تتمثل فيما يلي :

اعتبار المحاسبة المصرفية جزء من عمل البنوك إذ أنها تمتاز بالتفرع و التعدد و ضرورة السرعة و الدقة في التنفيذ ؛
يعتبر النظام المحاسبي للبنوك التجارية مجموعة من الإجراءات والخطوات المحاسبية الخاصة التي تساعد على إتمام الوظائف الرئيسية ؛
إسهام النظام المحاسبي المالي في تسهيل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية و ترقية نظام المحاسبي الجزائري ليواكب و يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.

أهداف الدراسة و أهميتها:

يهدف هذا البحث إلى معرفة مدى تأهيل البنوك الجزائرية للعمل وفق المعايير المحاسبة الدولية و ذلك بعد تطبيقها للنظام المحاسبي المالي؛

وتتجسد أهمية هذه الدراسة في الحصول على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء البنوك الجزائرية.

حدود الدراسة : تتمثل حدود الدراسة فيما يلي

حدود زمنية : تهتم الدراسة بتوضيح مدى توافق الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي ، و عليه فان الاهتمام الأساسي للدراسة سوف يتمحور حول شرح التقييم و التسجيل المحاسبي للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي المتعلق بالبنوك .
حدود مكانية : تقتصر الدراسة على عينة من البنوك التجارية على مستوى مدينة ورقلة بحيث يكون موجه لمختلف إطارات و مسئولي الإدارة المالية و المحاسبية و أصحاب مناصب أخرى الذين قاموا بإجراء تربصات حول النظام المحاسبي المالي .

منهج البحث و الأدوات المستخدمة :

لقد اعتمدنا خلال دراستنا على المنهج الوصفي في القسم النظري الذي يعتمد بشكل أساسي على المعلومات مستقاة مباشرة من المراجع و الأبحاث و الدراسات السابقة و كذلك المجلات و الدوريات و المقلات المتعلقة بالموضوع،وذلك بقصد شرح كل ما يتعلق بالبنوك التجارية و المحاسبة البنكية .

كما يتم اعتماد على دراسة الحالة من خلال اعتماد على طريقة الاستبيان أما الأدوات المستعملة في الدراسة :

نوعية ومصادر البيانات: على مستوى الجانب النظري تم الاعتماد على المسح المكتبي من كتب و الدوريات و الأطروحات على مستوى المكتبات الوطنية أما على المستوى التطبيقي فقد تم الاعتماد على البيانات التي تم جمعها عن طريق إطار موجه الأسئلة و ذلك عن طريق أسلوب المسح باستخدام العينات و الذي يعتمد على الاستبيان للحصول على المعلومات موجه لإطارات و مسئولي الإدارة المالية و المحاسبية في البنك مجال الدراسة .

الأساليب المستخدمة لتحليل البيانات: من أجل تحليل الاستبيان و اختبار فرضيات الدراسة استعنا بالبرنامج (Ms Excel) و البرنامج الإحصائي (Spss) الإصدار رقم 16 و ذلك من أجل تحليل و معالجة معطيات الاستبيان.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا عدة صعوبات في إعداد البحث أهمها العناصر التالية:

حداثة تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك و المؤسسات الجزائرية ؛
قلة المراجع الخاصة بمحاسبة البنوك ؛
قلة الدراسات سواء النظرية أو التطبيقية التي تناولت موضوع المحاسبة البنوك في الجزائر بصفة عامة و تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك الجزائرية خاصة؛

هيكل البحث :

للإلمام بجوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين على النحو التالي :

تناولنا في **الفصل الأول** الأدبيات النظرية و الدراسات السابقة حيث ضم مبحثين الأول تناول الأدبيات النظرية و الذي تطرقنا فيه إلى نظرة عامة حول البنوك التجارية و النظام المحاسبي لها و كذلك الممارسات المحاسبية التي تقوم بها في النظام المحاسبي المالي.

أما المبحث الثاني تناولنا فيه الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة أو التي لها علاقة به وضمت دراسات محلية أو دولية.

الفصل الثاني قد احتوى على دراسة تحليلية لعينة من البنوك التجارية التي تنشط في مدينة ورقلة و ضم مبحثين حيث تناول المبحث الأول إلى الطريقة و الأدوات التي استخدمت في الدراسة و المبحث الثاني ضم النتائج المتوصل إليها و مناقشتها .

مدخل :

تعد البنوك أحد أهم القطاعات الحيوية التي تؤثر في عملية تنشيط و استمرارية الاقتصاد الوطني بصفة خاصة و الاقتصاد العالمي بصفة عامة .

تهتم المحاسبة بضبط المعطيات الأساسية بصورة رقمية و تسجيلها و تبويبها و تقديمها بعد ذلك معالجة الأزمة كمجموعة متناسقة من معلومات على شكل بيانات مالية، و تستعمل المحاسبة كوسيلة لدى الوحدات الاقتصادية كالبنوك.

و تعتبر البنوك مؤشر أساسي و هام في عملية التنمية لكونه يملك وسائل و امكانيات تمكنه من تجميع الاموال و الاصول النقدية من مختلف المصادر و اعادة استثمارها في شتى المجالات الاقتصادية و لتحقيق ذلك وجب وجود نظام محاسبي يتصف بدرجة عالية من الدقة و الواقعية في عرض المعلومات المحاسبية في السجلات المحاسبية البنكية و ذلك لتسهيل اتخاذ القرارات المتعلقة بتقييم الاداء و تحسينه الى الافضل.

في إطار ذلك سنقوم بعرض لمحة عن البنوك التجارية و النظام المحاسبي الخاص المتعلقة بها و كذلك الى مختلف الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو لها علاقة به في هذا الفصل الذي سمي بالأدبيات النظرية و الدراسات السابقة .

حيث قسم إلى مبحثين كمايلي :

المبحث الأول: الأدبيات النظرية .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة .

مدخل :

تعد البنوك أحد أهم القطاعات الحيوية التي تؤثر في عملية تنشيط و استمرارية الاقتصاد الوطني بصفة خاصة و الاقتصاد العالمي بصفة عامة .

تهتم المحاسبة بضبط المعطيات الأساسية بصورة رقمية و تسجيلها و تبويبها و تقديمها بعد ذلك معالجة الأزمة كمجموعة متناسقة من معلومات على شكل بيانات مالية، و تستعمل المحاسبة كوسيلة لدى الوحدات الاقتصادية كالبنوك.

و تعتبر البنوك مؤشر أساسي و هام في عملية التنمية لكونه يملك وسائل و امكانيات تمكنه من تجميع الاموال و الاصول النقدية من مختلف المصادر و اعادة استثمارها في شتى المجالات الاقتصادية و لتحقيق ذلك وجب وجود نظام محاسبي يتصف بدرجة عالية من الدقة و الواقعية في عرض المعلومات المحاسبية في السجلات المحاسبية البنكية و ذلك لتسهيل اتخاذ القرارات المتعلقة بتقييم الاداء و تحسينه الى الافضل.

في إطار ذلك سنقوم بعرض لمحة عن البنوك التجارية و النظام المحاسبي الخاص المتعلقة بها و كذلك الى مختلف الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو لها علاقة به في هذا الفصل الذي سمي بالأدبيات النظرية و الدراسات السابقة .

حيث قسم إلى مبحثين كمايلي :

المبحث الأول: الأدبيات النظرية .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة .

المبحث الأول : الأدبيات النظرية

تعتبر البنوك عصب الحياة الاقتصادية, و هي تؤدي دورا هاما في النشاط الاقتصادي من خلال الآليات التي أخذت تستخدمها لتنفيذ وظائفها و مهامها و التي تساعد على تبادل الاموال و المنافع و الخدمات المتوفرة في المجتمع، و تزداد أهمية هذا القطاع مما استوجب تطوير في العمليات المالية التي تقوم بها البنوك و لمواكبة التطورات المتسارعة التي يشهده العالم في مختلف المجالات استوجب وجود نظام محاسبي يؤدي وظائفه بكفاءة عالية .من هذا سنقوم بالتطرق الى ماهية النظام المحاسبي و الى المحاسبة البنكية .

المطلب الاول:

سنقوم بعرض موجز عموميات حول البنوك التجارية ثم نتطرق الى النظام المحاسبي في البنوك التجارية

الفرع الأول : عموميات حول البنوك التجارية

I. نشاة و مفهوم البنوك التجارية

1. نشأة البنوك التجارية

نشأت المصارف التجارية كمحصلة لظروف و متطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، و لعل الصيارفة في أوروبا وايطاليا بالذات هم أول من طرق هذا الباب فلقد كان التجار و رجال الاعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها مقابل ايصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع و هكذا نشأت وظيفة الكلاسيكية الاولى للمصارف و هي ايداع الاموال .

و مع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الايصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل و يبقى الذهب مكدسا في خزائن الصائغ فتنبه الصائغ الى هذا فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة و هكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للمصارف و هي الاقراض .

أما خلق النقود أو اصدارها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ(بدلا من الذهب الحقيقي) و يعطيه للمقترض .

و لعل أول مصرف قام كان في البندقية عام 1157م ثم توالى ظهور المصارف بعد ذلك فظهر بنك أمستردام عام 1609م و بنك إنجلترا عام 1694م و بنك فرنسا عام 1800م[1].

[1] د. زياد رمضان و أ. محفوظ جودة،الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة،دار وائل للنشر،عمان، الأردن، 2003،ص11.

2. مفهوم البنوك التجارية

تعريف البنك :

أصلها الكلمة الايطالية banco وهي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصراف لتحويل العملة واصبح يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد العملة و في نهاية اصبحت ترمز الى المكان الذي تجري فيه عملية المتاجرة بالنقود.[1]

مفهوم البنك التجاري : هناك عدة تعاريف للبنوك التجارية سنتناول منها مايلي :

البنوك التجارية تعرف بأنها بنوك التي تقوم بقبول الودائع و توظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن سنة[2]

و قد تعرض المشرع الجزائري الى تعريف البنوك التجارية من خلال اقانون النقد و القرض رقم10/90 المؤرخ في :

14 أفريل 1990 في مادته :114 التي تنص على مايلي [3]:البنوك أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية اجراء العمليات الموصوفة في المواد 110 الى 113 من هذا القانون و تتمثل في:

- القيام بمنح القروض.
- تلقي الودائع من الجمهور و مختلف ادخاراتهم و هذه المواد المحصل عليها توضع في البنوك على شكل ودائع منح حق استعمالها لكن بشرط اعادتها لهم.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على ادارتها.

و نستنتج من خلال التعاريف السابق هو **أن البنوك التجارية هي تلك البنوك التي تقبل الودائع و تلتزم بدفعها عند الطلب أو خلال أجل تقوم بمنح القروض و قد إكتسب هذه البنوك منشئاتها الثقة الكبيرة لما تقوم به من الوفاء بالتزاماتها عند الطلب وبالتالي ثقتعها بقبول عام لدى الافراد** [4] .

II. الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

الترتيب التالي يوضح الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية:[5] و هو ما يوضحه الشكل رقم (01) .

---

[1] شاكر القزويني ، محاضرات في إقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987، ص 24 .

[2] ا.د.محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدراة البنوك ، الطبعة الأولى ، دار المناهج ، عمان – الاردن، 2002 ، ص 30.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , المادة: 114 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض,العدد:16,ص533.

[4] محسن بلقاسم ، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية الجزائرية " دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة"، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة السنة2011 ، ص 11.

[5] محمد صالح الحناوي,المؤسسات المالية,البورصة و البنوك التجارية,الدار الجامعية,الاسكندرية, 2000,ص219-220

و الذي يظهر فيه :

1. **مجلس الادراة** : يأتي على قمة الهيكل التنظيمي و الملاك هم أصحاب الحق في اختيار اعضاء مجلس الادارة .
2. **المدير التنفيذي:** يفوض اليه السلطة من رئيس مجلس الادارة للرقابة على عمليات البنك التي تتم من خلال الادارات المختلفة .
3. **الادارات الرئيسية** : و تتمثل في أربع إدارات هي إدارة القروض و الائتمان، إدارة التمويل و إدارة العمليات و إدارة الأموال المؤتمن عليها من الغير .

أ -ادارة القروض: ترتكز هذه الإدراة أساسا على تقديم الأنواع المختلفة من القروض، و بالنسبة للبنوك الكبيرة الحجم لا يكون هناك قسم واحد للقروض و انما يكون هناك قسم لكل نوع من أنواع القروض.كما أنه يتم تحليل طلبات القروض و الائتمان من خلال متخصصين.

ب -إدارة التمويل : و مهمة هذه الادراة هي الحصول على الاموال التي يستخدمها قسم القروض و الائتمان في تقديم القروض.

ت -إدارة العمليات: وتتولى هذه الادراة شئون البنك و التسهيلات المادية التي يملكها أو التي يستخدمها في عملياته اليومية إدارة الاموال المؤمن عليها لدى البنك : تتولى هذه الادارة مهمة تقديم الخدمات الائتمانية سواء للأفراد أو المنشآت الاعمال بخلاف المهمة الرئيسية لإدارة القروض و الائتمان و هي تقديم القروض بأنواعها المختلفة [1] .

الشكل رقم (01) الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية .

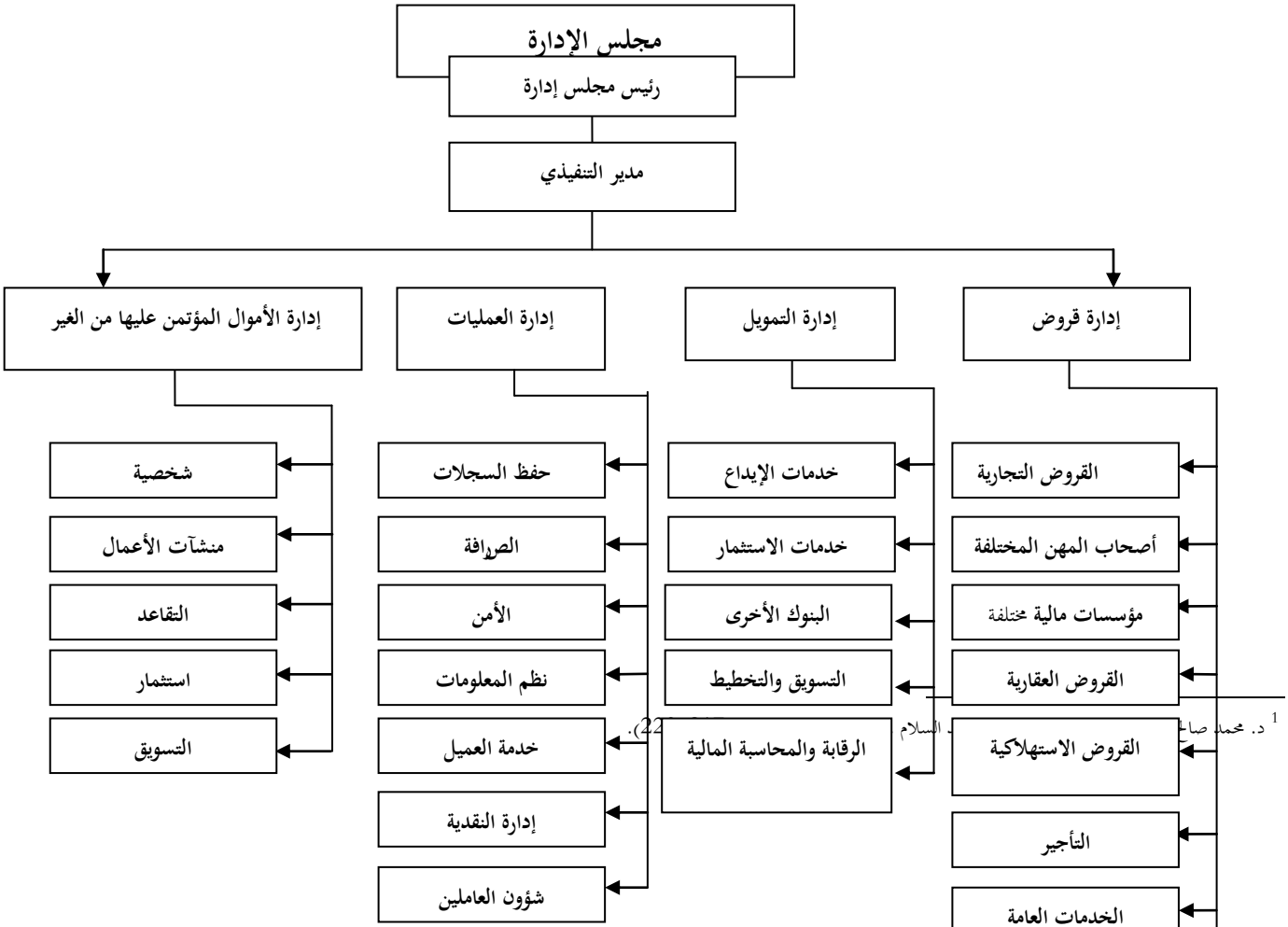

[1] د. محمد صالح ... السلام ... (22).

المصدر:محمد صالح الحناوي و السيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص218

III. وظائف و أهداف البنوك التجارية

وظائف البنوك التجارية : تقوم البنوك بعدة وظائف منها النقدية و يمكن تقسيمها إلى وظائف تقليدية و أخرى حديثة كمايلي :

أولا– الوظائف التقليدية

- قبول الودائع من مختلف الجهات (ودائع جارية,ودائع لاجل,ودائع بأخطار,ودائع التوفير)[1]
- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة و الربحية

و من أهم أشكال التشغيل و الاستثمار مايلي :

- منح قروض و السلف المختلفة و فتح الحسابات الجارية المدينة؛
- تحصيل الأوراق التجارية و خصمها و التسليف بضمانها؛
- التعامل بالأوراق المالية من اسهم و سندات بيعا و شراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها؛
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية؛
- تقديم الكافلات و خطابات الضمان للعملاء؛
- تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات و المستندات و الاشياء الثمينة؛
- ــ إدارة الودائع و تقديم خدمات مالية [2].

ثانيا: الوظائف الحديثة : [3]

- **تقديم إستشارية للمتعاملين:**إبداء الرأي السليم لأصحاب المشروع للعمل على كسب ثقة المشروعات.
- **ادخار المناسبات** :تشجع البنوك المتعاملين أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة.
- **البطاقة الائتمانية:**وهي من أشهر الخدمات البنكية الحديثة و تتلخص هذه الخدمة في منح الافراد بطاقات من بلاستيك تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه,يستطيع المتعامل من خلالها التمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية كبطاقة "ماستر كارد" الامريكية.
- **إدارة الممتلكات و تركات المتعاملين مع المصرف:**كثيرا ما يوصي الاثرياء في و.م.أ البنوك بادارة أموالهم و ممتلكاتهم لأولادهم القصر بعد وفاتهم الى أن يبلغوا سن الرشد محددين للبنك مجالات استثمار هذه الأموال و كيفية التصرف في العوائد.

و فيما يلي سنقوم بتوضيح هذه الوظائف في الشكل المبين أدناه

[1] ا.د. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية " الطرق المحاسبية الحديثة"، مرجع سبق ذكره ، ص 36-38 .

[2] Dov ogien, comptabilité et audit bancaires ,donod,2008, p11.

[3] زياد رمضان ,الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك –الطبعة الثانية-دار وائل للنشر-عمان-,ص17-18-22

الشكل رقم (02) : وظائف البنوك التجارية

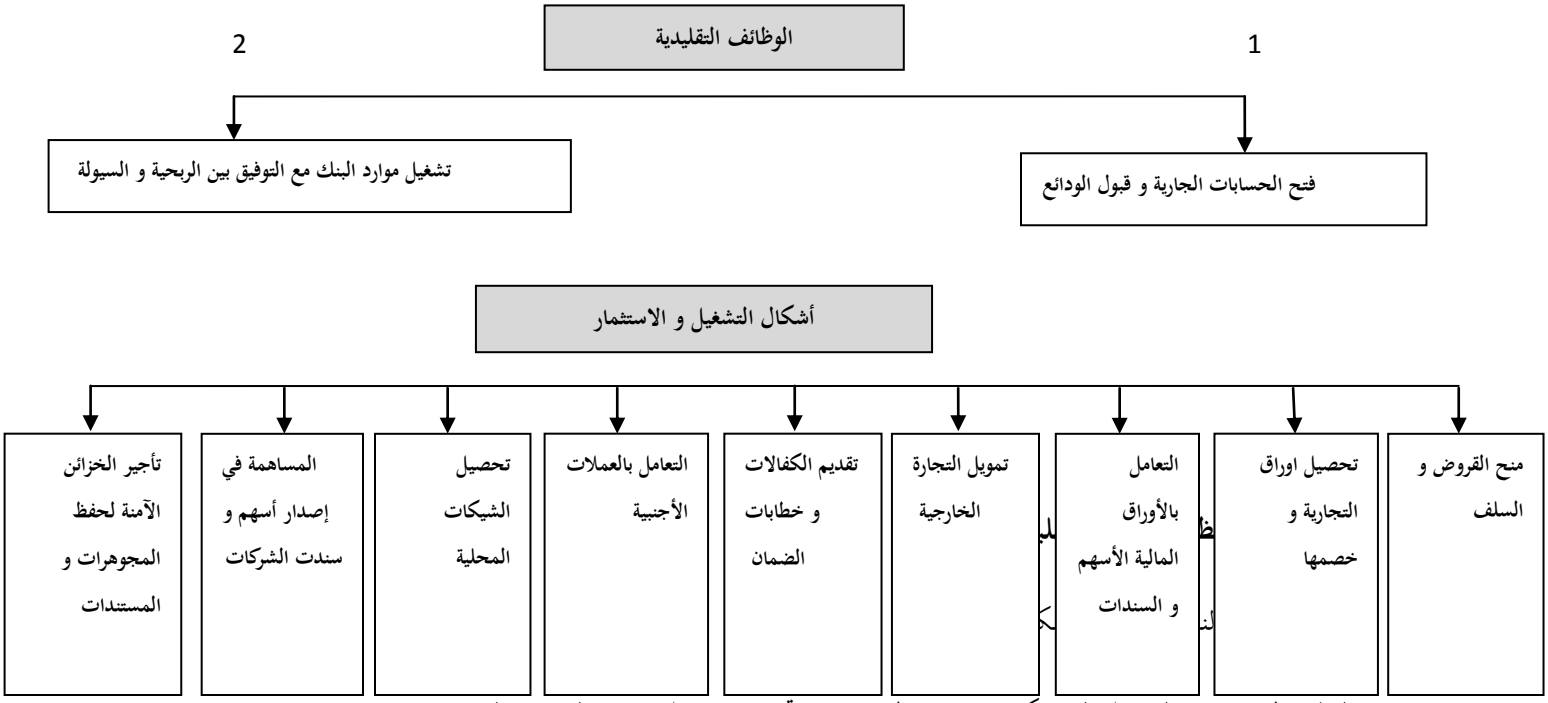

- النظام المحاسبي هو الوسائل التي تمكن من إدارة المشروع من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية واستخلاص نتائج الأعمال التي تمت بتوجيهها وإشرافها.[1]
- النظام المحاسبي يعمل على مجموعة من النماذج والسجلات والإجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل وتلخيص وتحليل البيانات المطلوبة بواسطة الإدارة لتحقيق الرقابة على الأنشطة وتقديمها إلى الجهات الخارجية المهتمة بأعمال المشروع، ويعتبر النظام المحاسبي
- تمسك محاسبة البنوك وفقا للأصول المتبعة في المشاريع التجارية والصناعية وتبعا لذلك يكون للبنك:

– محاسبة مركزية في الإدارة العامة، وكذا عمليات الفروع خلال فترة زمنية معينة.

1- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، (البنوك التجارية)، دار الفقه العربية، لبنان، 1986، ص9-10.

-محاسبة مستقلة لكل فرع من فروع البنك تظهر أعماله خلال فترة زمنية معينة : أي أن لكل فرع من فروع البنك محاسبة خاصة به وفق أصول خاصة، يسجل فيها عملياته، ثم يرسل الفرع نتائج أعماله في نهاية كل شهر على شكل ميزان مراجعة إلى الإدارة العامة التي تتولى توحيدها مع محاسبتها الخاصة.

-تتولى المحاسبة المركزية في الإدارة بالمراسلين بالخارج، حيث تقوم المحاسبة المركزية وبصورة دورية ولاسيما في نهاية السنة المالية بترصيد هذه الحسابات بهدف تنظيم الاوضاع العامة للبنك التجاري والحسابات الختامية.[1]

خصائص النظام المحاسبي البنكي:

يتميز النظام المحاسبي للبنوك التجارية بعدة مميزات أساسية و هي[3]

-الدقة و الوضوح في المصطلحات و التسميات و تقسيم الحسابات و طرق القيد و تقسيم الحسابات و طرق القيد و المعالجة و عرض البيانات بشكل يجعل محاسبة البنك تعكس,بأكبر قدر ممكن الصورة الحقيقية للبنك و نتائج أعماله الفعلية.

-تتميز عمليات البنوك بتشابهها و كثرتها و تكرارها لذلك يجب اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة لزخم العمليات المالية المختلفة المتكررة.

-ضرورة تقسيم العمل و بشكل خاص فصل وظيفة المحاسبة عن باقي العمليات البنكية و بالذات عمليات الصندوق بشكل خاص

-تصميم الدورة المستندية المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف و آخر أو قسم و آخر.

-يتم في البنوك تسجيل و اثبات قيم موجودة في البنك و لكنها غير مملوكة له مثل الاوراق التجارية الموضوعة برسم تحصيل و اوراق القبض و الاوراق المالية أو بتعهدات العملاء,

-يمتاز البنك عن غيره من المؤسسات بأن معظم ايراداته على شكل فوائد و عمولات,لأنه أصلا قائم على تقديم خدمات للعملاء مقابل أجرة معينة تسمى "العمولة".

وفيما يلي شكل توضيحي للخصائص المميزة للنظام المحاسبي البنكي للبنوك التجارية بصفة مختصرة:

الشكل رقم (03) : الخصائص المميزة للنظام المحاسبي للبنوك التجارية

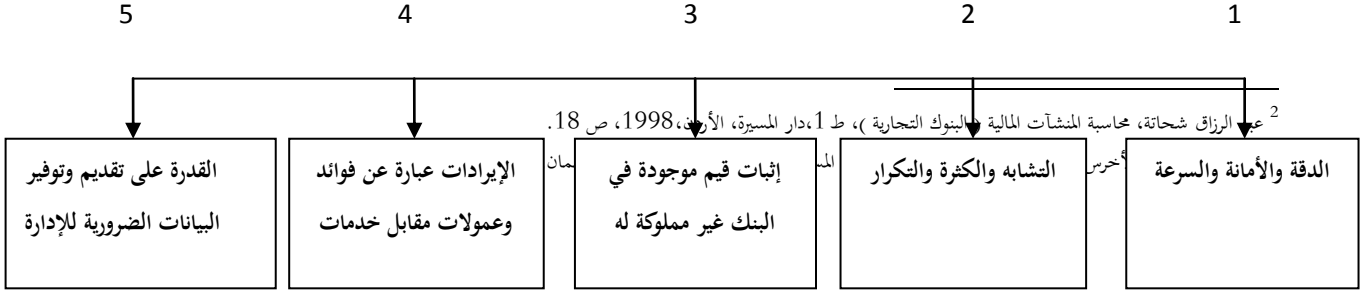

[2] عبد الرزاق شحاتة، محاسبة المنشآت المالية (البنوك التجارية)، ط 1،دار المسيرة، الأردن،1998، ص 18.

المصدر : فائق شقير وعاطف الأخرس وعبد الرحمن سالم، محاسبة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص32.

1. عناصر و مبادئ التي يقوم عليها النظام المحاسبي للبنوك التجارية :و في هذا العنصر سنستعرض العناصر التي تكون النظام المحاسبي البنكي بالاضافة الى المبادئ التي يقوم عليها

1-**عناصر النظام المحاسبي البنكي**:يتميز النظام المحاسبي بعدة عناصر سنحاول ذكر الأهم :[1]

- **المجموعة المستندية** : وهي المستندات والوثائق التي يتم بموجبها التسجيل في الدفاتر المحاسبية كالشيكات، الأوراق التجارية، الإشعارات، أوراق الخصم ...الخ.
- **المجموعة الدفترية**: وهي مختلف الدفاتر والكشوف التي تستعمل في التسجيل المحاسبي للعمليات التي يقوم بها البنك وتحددها الطريقة المحاسبية المعتمدة.
- **الأوراق الثبوتية**:وتشكل مصادر القيود في المستندات والدفاتر (القوانين، المراسيم).
- **التقارير والبيانات**: وتشمل قائمتي الدخل والمركز المالي بالإضافة إلى التقارير والدراسات والكشوف الإحصائية، وتعد لأغراض معينة ووفق مواعيد تنظيمية.
- **الدليل المحاسبي**: ويظم مختلف أنواع الحسابات وأرقامها وتقسيماتها وتوزيعها على الدفاتر ومراجعة القيود والتحقق من إتباع التعليمات الموضوعية.
- **وسائل تطبيق العمل المحاسبي** : وتشمل الوسائل اللازمة لتنفيذ العمليات المحاسبية كاستخدام الحاسوب الالكتروني في معالجة كميات كبيرة من البيانات، بحيث نستخلص نتائجها بسرعة كبيرة بالمقارنة مع ما يمكن تحقيقه يدويا مثل الآلات الحاسبة.

[1] عبد الحكيم كرجة،محاسبة البنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع،الاردن، 2000،ص23.

- **القواعد والتعليمات والإجراءات الرقابية**: وتشمل وسائل رقابية محاسبية وإدارية وضبط داخلي، تعمل جميعا على ضمان الدقة، وصحة الأعمال المحاسبية،وسلامة الأصول المختلفة والتأكد من تنفيذ العمليات الإدارية منها : التدقيق الداخلي، التفتيش، المراجعة الدورية ...الخ.
- **الطريقة المحاسبية** : نعني بها استخدام الدفاتر المساعدة والدفاتر العامة من اليوميات ودفتر الأستاذ .
- **القواعد والتعليمات للعمل المحاسبي**: وهي حركة سير الأوراق والمستندات وكيف ولماذا؟ ومن يوقعها؟
- **الموظفون**: وهم الذين توكل إليهم مهام تنفيذ النظام، فيجب أن يستوعب هؤلاء خطوات وإجراءات النظام حتى يتمكنوا من القيام بالمهام المحاسبية

الشكل رقم (04) : عناصر النظام المحاسبي البنكي

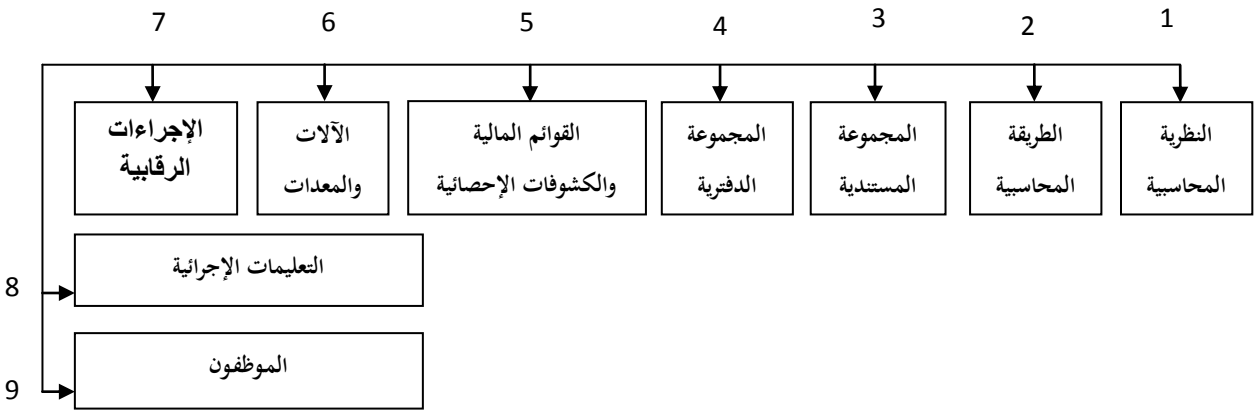

المصدر : فائق شقير وعاطف الأخرس وعبد الرحمن سالم، مرجع سبق ذكره، 2008، ص30.

2. مبادئ النظام المحاسبي البنكي

للمحاسبة البنكية مجموعة من المبادئ شأنها في ذلك شأن المحاسبة العامة فبالإضافة إلى احترام المبادئ العامة يجب احترام المبادئ الخاصة التالية :[1]

- استمرار الطرق ودوامها؛
- مبدأ الحيطة والحذر؛
- استقلالية الدورات أو النشاطات؛
- عدم المقاصة بين عناصر الميزانية وخارج الميزانية؛
- إبراز الحقائق في صورتها الحقيقية؛
- لا تدرج المصاريف مباشرة في رأس المال دون المرور بحساب النتائج؛
- استمرارية الاستغلال أو النشاط؛
- احترام مبدأ التكلفة التاريخية.

I.التسجيل المحاسبي في البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بتجميع المعلومات و البيانات و تفريغها بسجلات و دفاتر محاسبية خاصة وفق مراحل معينة وطبقا للنظام المعمول به.

1. الدفاتر و الكشوفات الاساسية المستعملة في التسجيل المحاسبي

الدفاتر : و هي دفتر اليومية العامة,دفتر الأستاذ العام و المساعد و منها أستاذ للحسابات كالحسابات الجارية,الودائع لأجل, الفروع البنوك المحلية، البنوك الخارجية، حسابات غير الشخصية، الارباح و الخسائر، الموجودات و المطلوبات وغيرها .[2]

- **اليومية**:هي دفتر يسجل فيه كل الحركات المالية,أو كل العمليات التي يقوم بها البنك يوميا في شكل قيود محاسبية بصورة منتظمة و حسب تاريخ حدوثها من الوثائق الثبوتية، وقد نص القانون التجاري في المادة 9 منه على الزامية مسك دفتر اليومية و في المادة 11 على مسك دفتر اليومية حسب تاريخ و بدون ترك بياض أو تغيير ،كما نص على انه يجب ان يكون مرقم وموقع من قبل قاضي المحكمة[3] .

- **الجدول رقم (01) : شكل العام لليومية**

رقم الحساب الدائن	رقم الحساب المدين	البيان، تاريخ العملية	مبلغ المدين	مبلغ الدائن
Xxx		من ح/ اسم الحساب المدين	Xxx	

[1] بن فرج زوينة، تبني المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 ضرورة للبنوك الجزائرية لمواجهة المنافسة المصرفية العالمية، بدون سنة النشر، بدون مكان النشر، ص 11.

[2] خالد أمين، العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)، مرجع سبق ذكره، ص 348.

[3] رشيد مخولفي، القانون التجاري (سلبسة القانون للجميع)، كليك للنشر، 2010-2011 ، ص ص 6، 7.

	Xxx	الى ح/اسم الحساب الدائن		Xxx
		المجموع	Xxx	Xxx

المصدر:فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية و الإسلامية، دار اليازوري، عمان ، 1996،ص 56.

– **دفتر الأستاذ:** هو دفتر يتضمن مجموعة الحسابات المفتوحة من طرف البنك و التسجيل به قائم على اساس الحركات المسجلة في اليومية ثم ترحل الى هذا الدفتر ، و تقفل الحسابات في كل اليوم من شهر و ذلك حسب البنوك و المؤسسات المالية و هذا للسماح باعداد المراجعة للمراقبة [1] ، و الجدول الموالي يوضح شكل الحساب

الجدول رقم (02) : شكل الحساب

ح/ المدين			ح/ الدائن		
تاريخ	البيان	المبالغ	التاريخ	البيان	المبالغ

المصدر: فؤاد توفيق ياسين، مرجع سبق ذكره،ص 47.

- **الكشوفات المستخدمة في التسجيل المحاسبي**

_ **الكشوفات:** كشف حركة اليومية الشامل،حركة الخزينة، العمليات المصرفية،المقاصة،العمليات المصرفية الخارجية، النفقات و الايرادات الجارية، موافقة حركة اليومية، المركز المالي للبنك،ميزان المراجعة الشهرية،الميزانية الشهرية، الارباح و الخسائر الشهرية، البيان الشهري على نموذج المقرر من البنك المركزي،قوائم المصارف الإدارية الحسابات الجارية، الحسابات النظامية،و غير ذلك[2] .

– **ميزان المراجعة** : ان الهدف من هذا الكشف هو التحقق ما اذا كانت التسجيلات التي قام بها في دفتر اليومية و دفتر الاستاذ، حيث ان كل عملية مدينة تقابلها في الجانب الدائن لذا يجب التحقق من ان :

_ مجموع ارصدة المدينة = مجموع ارصدة الدائنة

_ مجموع المبالغ المدينة = مجدموع المبالغ الدائنة

_ مجموع ميزان المراجعة = مجموع الميزانية

[1] محسن بالقاسم، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية الجزائرية، مرجع سق ذكره، ص 24.

[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 348.

و في مايلي نموذج لميزان المراجعة

الجدول رقم (03) : نموذج لميزان المراجعة

رقم الحساب	الحسابات	المبالغ		الارصدة	
		مدين	دائن	مدين	دائن
	المجاميع				

المصدر : فائق شقير وعاطف الأخرس، عبد الرحمان سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص 303.

- **الكشوفات الدورية** : يستخدم البنك عدة كشوفات اهمها مايلي:

الجدول رقم (04) : كشف حركة صندوق المقبوضات

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	عمليات الحسابات الجارية عمليات الودائع و التوفير عمليات الودائع باشعار		الرصيد المودع بالخزينة
	المجموع		المجموع

المصدر : فائق شقير و عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، مرجع سبق ذكره، ص 292 .

الجدول رقم (05) : كشف حركة الخزينة

المقبوضات		المدفوعات	
المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
	راس المال المدفوع رصيد صندوق المدفوعات رصيد صندوق المقبوضات		المودع لدى البنك المدفوع لصندوق المدفوعات الرصيد
	المجموع		المجموع

المصدر: فائق شقير و عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم،مرجع سبق ذكره،ص 294.

الجدول رقم (06) : كشف حركة الصندوق المدفوعات

المقبوضات		المدفوعات	
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	المقبوضات من الخزينة		المدفوعات المختلفة إيجار مباني الاثاث و التجهيزات الآلات السيارات عمليات قسم الكمبيالات عمليات قسم الأوراق المالية عمليات قسم الحسابات الجارية
	مجموع المقبوضات		مجموع المدفوعات و الرصيد المدفوع
	المجموع		المجموع

المصدر: فائق شقير الأخرس، عبد الرحمن سالم، مرجع سبق ذكره، ص297.

– **الحسابات الختامية** : يتم اعدادها في نهاية السنة المالية للتوصل الى صافي نتيجة البنك من ربح أو خسارة,و يرحل الى جانبه المدين جميع الحسابات التي تمثل النفقات و المصاريف,كما يرحل الى جانبه الدائن جميع الحسابات التي تمثل الايرادات,

و تكون نتيجة عمل البنك ربحا اذا كان مجموع الجانب الدائن الذي يمثل الايرادات أكبر من مجموع الجانب المدين الذي يمثل المصروفات' و العكس فتكون نتيجة عمل البنك خسارة اذا كان مجموع الجانب المدين أكبر من المجموع الجانب الدائن.

الجدول رقم (07) :حساب الارباح و الخسائر للبنك المركزي

المقبوضات			المدفوعات		
السنة الحالية	السنة السابقة	البيان	السنة الحالية	السنة السابقة	البيان
		الفوائد المدينة			الفوائد الدائنة
		فوائد الحسابات الجارية			فوائد الكمبيالات
		فوائد ودائع التوفير			فوائد السندات المخصومة
		فوائد حسابات البنوك			فوائد الحسابات الجارية
		العملات			فوائد السلف و القروض
		المصاريف العمومية			العملات الدائنة
		الاستهلاكية			مختلف الفوائد
		مخصصات			فرق العملة الاجنبية
		صافي الارباح			صافي الخسائر

المصدر: فائق شقير و عاطف الاخرس، عبد الحمن سالم، مرجع سبق ذكره، ص311.

2. مراحل تسجيل المحاسبي في البنوك التجارية [1]

يقوم التسجيل المحاسبي في البنوك التجارية على قيد العمليات أولا بأول و يوما بيوم في السجلات المختلفة و استخراج ميزان المراجعة و يتم ذلك على مراحل هي:

- **كشف الحركة اليومية** : تقم البنوك بتسجيل عملياتها يوما بيوم و تقيد كل عملياتها المصرفية بواسطة إشعارات خصم و إضافة بنفس القيمة، حيث تتولى الأقسام المختلفة إعداد كل ما يخص ذلك، و هذا يتم في كشف الحركة اليومية بحيث يخصص يومية مساعدة لحركة الخزينة و تتضمن جميع العمليات الإيداع و السحب النقدية، كما أنه يخصص يومية مساعدة أخرى لحركة المقاصة و تعتبر هذه السجلات تفصيلا شاملا لجميع عمليات الفروع .
- **كشف حركة المراجعة اليومية:** بعد اتمام كشف الاشعارات بالسجلات او اليوميات المساعدة الممسوكة بمعرفة الاقسام المعنية، و قيمها في كشف الحركة اليومية، تفرز هذه الاشعارات و تقسم الى مجموعات معينة وفقا للحسابات التي يظهرها سجل

[1] محس بالقاسم ، مرجع سبق ذكره،ص ص 28،27 .

الاستاذ العام المساعد، ثم تفرغ في عدد من الكشوف المراجعة اليومية و التي يعدها قسم الحسابات العامة في نهاية كل يوم للتأكد من صحة وسلامة و دقة التوجيه المحاسبي للمستندات المختلفة المؤيدة للعمليات التي تمت خلال هذا اليوم .

- **سجل ملخص كشف الحركة اليومي** : هذا يقوم كل قسم الحسابات اعداد ملخص لكشف حركة اليومية، حيث يقوم بمطابقة المجاميع التي تظهر في كشف حركة اليومية، وهذا للتأكد من الضبط الداخلي و كأساس للقيد في دفتر اليومية العامة، يقسم الحسابات العامة و كذلك الترحيل الحسابات المختلفة بدفتر الاستاذ العام كما انه يتم مراجعة كل القيود التي أجريت بطريقة النداء.
- **ميزان المراجعة اليومي**: يتم القيد في سجل الاستاذ العام المساعد و الذي يشمل الحسابات التفصيلية لمجموعة حسابات الاستاذ العام من واقع اشعارات الخصم و الاضافة أو من واقع مجاميع كشف المراجعة اليومي بالنسبة لبعض الحسابات ثم ترحيل الارصدة المستخرجة منها الى كشف ارصدة الاستاذ العام و الاستاذ المساعد الذي يعد بمثابة ميزان مراجعة لأرصدة كل منها لغرض اجراء المقابلة بين ارصدة الحسابات الجزئية و ارصدة الحسابات المجمعة و يمكن اعداد عدد من موازين المراجعة الجزئية من واقع دفاتر الاستاذ المساعد و هذا لاستكمال عملية الضبط الداخلي.
- **المركز المالي** : يتولى كذلك قسم الحسابات العامة اعداد قائمة المركز المالي للبنك و ذلك في نهاية كل يوم و تشمل قائمة المركز المالي جميع الارصدة خلال اليوم الحالي و كذلك الرصيد في نهاية اليوم و تستخدم هذه القائمة كأساس لاتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير النشاط في اليوم الموالي .
- **نظام الضبط الداخلي**: تمسك بعض البنوك سجلات مساعدة للحسابات من نسختين أحدها للأقسام المعنية أما النسخة الثانية بقسم مراكز العملاء ، أما بالنسبة للنسخة الاخرى الغير الشخصية فتمسك بقسم الحسابات العامة، حيث يتم ضبط النسخة الاولى من كشوفات الحسابات الجارية المحتفظ بها في قسم العملاء صباح كل يوم بالإضافة الى القيام المسئولين بمراجعة القيود التي أثبتت في اليومية مع التأكد من تطبيقها كما هو الحال المعمول به.

المطلب الثاني : المحاسبة البنكية

الفرع الاول : المحاسبة البنكية وفق النظام المحاسبي المالي SCF

عرض نظام المحاسبي الماليSCF

تلبية احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومات المالية و المحاسبية حول المؤسسات الجزائرية خاصة المستثمرين الأجانب.

1. الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

لقد استمد الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي من المعايير المحاسبة الدولية حيث يتكون هذا الإطار من التعريف بالنظام و مجال تطبيقه.

1. **أولا: التعريف بالنظام المحاسبي المالي**: عرف 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 للنظام المحاسبي في المادة 03 منه، و الذي سمها في هذا النص بالمحاسبة المالية " المحاسبة المالية هي نظام لتنظيم العولمة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية

عديدة و تصنيفها ، و تقييمها ، و تسجيلها و عرض الكشوف تعكس صورة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان بنجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية ".[1]

ثانيا : مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي.

لقد حدد مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي في المواد 2،4،5 من قانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 و ذلك كما يلي :

" تطبق أحكام هذا القانون على شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها و يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

و كيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية هي كالأتي :

- شركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري ؛
- التعاونيات؛
- أشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

كما يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالهم عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة [1] .

ثالثا: أهداف النظام المحاسبي المالي

من أهدف النظام المحاسبي المالي الجديد تحقيق ما يلي :

- ترقية نظام المحاسبي الجزائري ليواكب و يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- يسهل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- عمل على تحقيق العقلانية من وصول إلى الشفافية في عرض معلومات؛ [2]
- المساعدة على نمو المر دودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآيات الاقتصادية و المحاسبية التي تشترط نوعية و كفاءة التسيير؛ [3]
- استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛ [4]

---

[1] القانون رقم 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الجزائر، 2007، ص .3

1 القانون رقم 07-11 ، مرجع سبق ذكره، ص 3 .

[2] آيت محمد مراد و أبحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد تحديات و أهدف،ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية IAS/IFRS ، جامعة سعد دحلب،بليدة ، من 13-15 أكتوبر 2009 ، ص7 .

[3] كنوش عاشور ، النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر،مرجع سبق ذكره، ص 293.

[4] آيت محمد مراد و أبحري سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 7 .

- النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بتحقيق أقل التكاليف في التسجيل البيانات المحاسبية و إعداد القوائم المالية و عرض وثائق التسيير حسب النشاط. [5]

-الممارسات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي المصرفي SCFB

1-الفرع الأول:قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي.

جاء في النظام 09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 المتعلق بقواعد التقييم و التسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك و المؤسسات المالية كلما يخص التقييم و التسجيل المحاسبي

سنتطرق أولا إلى إعطاء مفهوم إعطاء مفهوم للأصل والخصم المالي والقيمة العادلة والتكلفة المهتلكة (التاريخية)، و الذي تناولته المواد 03، 04، 05، 06، 07، كالآتي:[6]

- **الأصل المالي** : هو كل أصل يأخذ شكل الخزينة، أداة أموال خاصة لدى كيان آخر، حقا تعاقديا لاستلام أموال سائلة أو أصل مالي آخر من كيان آخر، حقا تعاقديا لتبادل أصول وخصوم مالية مع كيان آخر، كما تشكل الأموال بالصندوق جزءا من الأصول المالية خصوصا الموجودات لدى بنك الجزائر والخزينة العمومية ومركز الشيكات البريدية والبنوك الأخرى والأسهم والسندات والأوراق المماثلة الأخرى.

- **الخصم المالي** : هو كل خصم يأخذ شكل الالتزام التعاقدي، وذلك بـ :
  - تسليم لكيان آخر أموالا سائلة أو أصلا ماليا آخر؛
  - أو تبادل أصول أو خصوم مالية مع كيان آخر بشروط قد تكون غير مناسبة للكيان.
- **القيمة العادلة** : هي المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما أو انقضاء خصم ما بين أطراف على اطلاع جيد، راضية وتعمل ضمن شروط من المنافسة العادلة.
- **التكلفة المهتلكة للأصل أو الخصم المالي** : هي المبلغ الذي قيم به الأصل المالي أو الخصم المالي عند تسجيله المحاسبي الأول، مطروحا منه تسديدات الأقساط الرئيسية، مضافا أو منقوصا (+ /-) الاستهلاك المتراكم لكل فرق بين المبلغ الأصلي والمبلغ عند تاريخ الاستحقاق، مطروح منه كل تخفيض بسبب خسارة القيمة أو عدم قابلية التحصيل.

كما أنه تم تصنيف الأصول المالية إلى الفئات التالية مثل ما جاءت به المادةرقم 08.

- أصول مالية محتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق (التكلفة التاريخية)؛
- أصول مالية محتفظ بها بغرض المعاملة (القيمة العادلة)؛
- تسليفات وحقوق (التكلفة التاريخية)؛
- أصول مالية متاحة للبيع (القيمة العادلة)؛
- أصول مالية أخرى (تقيم وتسجل محاسبيا حسب القواعد العامة المحددة بالقرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).

---

[5] تعليمة وزارية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة " الوزارة المالية"،ص2

[6] النظام رقم 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، تاريخ 25 فبراير2010،العدد 14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص20.

يرتبط هذا التصنيف بنية الكيان عند الحصول على هذه الأصول.

- تتضمن الخصوم المالية فئتين كما ورد في المادة 21 من النظام هما :
- الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة (القيمة العادلة)؛
- الخصوم المالية الأخرى (التكلفة التاريخية).

1. مدونة سير الحسابات

جاء في النظام رقم 09-04 المؤرخ في عام 1430 الموافق لـ 23 يوليو 2009 الذي يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، مدونة حسابات خاصة بقطاع البنوك، وهي تتلاءم مع الإصلاحات التي تبنتها السلطة على هذا القطاع حيث أن مدونة الحسابات تعبر عن أهم النتائج التي انبثقت عن هذه الإصلاحات وقد راعت

السلطة في وضع هذه المدونة على نوع من الشمولية والعقلانية وذلك حسب احتياجات المخطط المحاسبي البنكي وسنعرض فيما يلي لأصناف التي تحتويها هذه المدونة أما فيما يخص عرض المدونة بالتفصيل ندرجها في **الملحق رقم (01)** [1]

- **الصنف 01 :عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك**

تسجل حسابات هذا الصنف النقود والقيم بالصندوق، وعمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك، حيث أنها تشمل عمليات الخزينة على الخصوص السلفيات والاقتراضات والعمليات على سبيل الأمانة المنجزة في السوق النقدية.

وفيما يخص العمليات ما بين البنوك هي تلك العمليات التي تتم مع البنك المركزي والخزينة العمومية ومركز الصكوك البريدية والبنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك المراسلين الأجانب وكذا المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

- **الصنف 02 : حسابات العمليات مع الزبائن**

تشمل حسابات هذا الصنف على كل القروض الممنوحة للزبائن وكذا الودائع التي تتم من قبلهم، حيث تشمل القروض للزبائن على كل القروض الممنوحة للزبائن بغض النظر عن آجال استحقاقاتها ، أما فيما يخص حسابات الزبائن تتضمن على مجل الموارد المتلقاة من الزبائن كالودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، قسائم الصندوق، ...الخ.

وتستثنى من هذا الصندوق الاستخدامات والموارد المجسدة بسندات.

- **الصنف 03 : حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية**

زيادة على العمليات المتعلقة بحافظة الأوراق المالية تسجل حسابات هذا الصنف أيضا الديون المجسدة بأوراق مالية ، حيث أنها تحتوي حافظة الأوراق المالية على أوراق المعاملات وأوراق التوظيف وكذا شهادات الاستثمار ، كما يضم هذا الصندوق عمليات التحصيل والعمليات مع الغير والاستعمالات الأخرى وكذا الحسابات الانتقالية والتسوية المتعلقة بمجموع عمليات المؤسسات الخاصة.

---

[1] نظام رقم 09-04 المتعلق بمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، تاريخ 29 ديسمبر 2009، العدد 76، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 15-16.

- **الصنف 04 :القيم الثابتة**

تسجل حسابات هذا الصنف الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة ، كما يضم هذا الصنف القروض التابعة والأصول الثابتة سواء كانت مالية أو مادية أو غير مادية بما فيها تلك المقدمة في شكل إيجار بسيط.

- **الصنف 05 : رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة**

تجمع في حسابات هذا الصنف مجموعة وسائل التمويل في شكل حصص أو الموضوعة تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة أو مستمرة.

كما تظهر أيضا في هذا الصنف، النواتج والأعباء المؤجلة خارج دورة الاستغلال (كالإعانات والأموال العمومية المحملة والضرائب المؤجلة على الأصول والضرائب المؤجلة على الخصوم والنواتج والأعباء الأخرى المؤجلة)،نتيجة السنة المالية.

- **الصنف 06 : الأعباء**

تسجل حسابات هذا الصنف جميع الأعباء التي تتحملها المؤسسة الخاضعة خلال السنة، وزيادة على أعباء الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض ، تتضمن حسابات هذا الصنف المصاريف العامة وكذا مخصصات الإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة، كما أنه تظهر في هذا الصنف مخصصات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة وكذلك تظهر أخيرا العناصر غير العادية، الأعباء والضرائب على النتائج والعناصر المماثلة.

- **الصنف 07 : النواتج**

تشمل حسابات هذا الصنف على مجموع النواتج المحققة خلال السنة من طرف المؤسسة الخاضعة ، وزيادة على نواتج الاستغلال البنكي والمتعلقة بالنشاط البنكي المحاسبي تتضمن حسابات هذا الصنف الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات.

ويتم التمييز بين نواتج الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات وكذا حسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعملات.

- **الصنف 09 : خارج الميزانية**

تشمل بنود هذا الصنف على مجموع التزامات المؤسسة الخاضعة سواء كانت معطاة أو متلقاة ، ويتم التمييز بين مختلف الالتزامات من خلال طبيعة الالتزام والطرف المقابل، ولقد في تم هذا السياق تخصيص حسابات مناسبة لالتزامات التمويل والضمان والالتزامات على الأوراق المالية وأخرى بالعملات الصعبة.

2.القوائم المالية البنكية.

كما جاء في نظام رقم 09-05 المؤرخ 29 شوال 1430 الموفق ل 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية ونشرها .

فتكون الكشوف المالية القابلة للنشر للمؤسسات الخاضعة من الميزانية وخارج الميزانية وحسابات النتائج وجدول نفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة و الملاحق . [1]

الميزانية : تعتبر الميزانية الحركة العاكسة للمركز المالي للبنك لذا فهي تجمع الأصول والخصوم من حيث الطبيعة وتقدمها في ترتيب موافق لسيولتها واستحقاقاتها النسبية وتأخذ ضمن الجدول معلومات السنة الحالية والسنة السابقة للمقارنة كما انه يجب مراعات في قائمة الميزانية ما يلي : [2]

1- جانب الأصول:

- _ وضعية سندات الخزينة تجاه البنك لمركزي.
- _ مبالغ سندات الخزينة والآثار الأخرى الممكن تثبتها تجاه البنك المركزي.
- _ سندات الدولة وسندات أخرى ممتلكة بعنوان التوظيف .
- _ التوظيفات لدى البنوك الأخرى , القروض و التسبيقات الممنوحة للبنوك الأخرى.
- _ التوظيفات النقدية الأخرى.
- _ سندات التوظيف.

2- جانب الخصوم:

- الودائع المستلمة من البنوك الأخرى؛
- الودائع المستلمة الأخرى للسوق النقدي؛
- المبالغ المستحقة من المودعين الآخرين؛
- شهادات إثبات الودائع.
- السندات لأمر, السفتجة , والخصوم الأخرى .
- أموال أخرى مقترضة .

و لمزيد من التفاصيل اكثر انظر **الملحق رقم (02)** .

قائمة خارج الميزانية : تهتم هذه القائمة بتسجيل عمليات الصنف 09 (حسابات خارج الميزانية) ويقصد بالعناصر خارج الميزانية تلك النشاطات التي تتضمن التزامات احتمالية قد تطرأ مستقبلا لكن لا يمكن تصنيفها ضمن الأصول أو الخصوم طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

و لتفصيل اكثر انظر **الملحق رقم (03)**.

---

[1] نظام رقم 09-05 متضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها ، بتاريخ 29 ديسمبر 2009،العدد76،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.ص 17.

[2] نظام رقم 09-05 متضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، مرجع سبق ذكره، ص 20-22.

جدول حسابات النتائج: و تتضمن النتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة و يتم من خلال توضيح كل العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال فترتها المالية معينة و يطلق عليها أيضا بقائمة الدخل[1]

كما أنه يجب مراعاة ظهور العناصر التالية في جدول حسابات النتائج كما يلي [2]

- منتوجات الفوائد وما شابهها؛
- أعباء الفوائد وما شابهها؛
- الأتعاب والعمولات المقبوضة؛
- الأتعاب والعمولات المدفوعة؛
- المنتوجات الصافية الناجمة عن التنازل عن السندات (حسب كل فئة منها)؛
- الأعباء والمنتوجات المتعلقة بعمليات الصرف ؛
- منتوجات الإستغلال الأخرى؛
- خسائر القروض و التسبيقات الممنوحة وغير القابلة للاسترداد؛
- أعباء الإدارة العامة؛
- اعباء الإستغلال الأخرى.

و لتفصيل اكثر انظر **الملحق رقم (04)**.

جدول تدفقات الخزينة: هي قائمة تعرض التحصيلات النقدية ،و المدفوعات النقدية و صافي التغير في النقدية و هي تتكون من ثلاثة أنشطة :تشغيلة، تمويلية، استثمارية و ذلك خلال فترة زمنية محددة بحيث تؤدي الى تحديد رصيد النقدية [3].

ويجب مراعاة مايلي في جدول تدفقات الخزينة [4]:

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة؛
- عدم التوافق أو تسويات (دخول خروج) أموال الخزينة العملياتية السابقة المتعلقة بالاستغلال ؛
- –عرض تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل كلا على حدا.

- تتضمن التدفقات المتعلقة بالعمليات مع المؤسسات المالية خاصة على :
  - التحصيل و الدفع المرتبط بالحقوق عل الهيئات المالية (ما عدا العناصر المدرجة في الخزينة)؛
  - التحصيل و الدفع المرتبط بالديون تجاه المؤسسات المالية خارج الديون الملحقة.
- تتضمن التدفقات المتعلقة بالعمليات مع الزبائن خصوصا على:

---

[1] صرارمة عبد الوحيد، النظام المحاسبي المالي نظرة جديدة للتحليل المالي قراءة في جدول حسابات النتائج، الملتقى الوطني الاول حول حوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع و تداعيات و آفاق، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، يومي 7،8 ديسمبر 2010،ص 7.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري, القرار المؤرخ في 26جوان2008 الذي يحدد قوائم التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف والمالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها, العدد 19, ص 25.

[3] صرارمة عبد الوحيد، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[4] نظام رقم 09-05 متضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، مرجع سبق ذكره، ص 30.

- التحصيل و الدفع المرتبط بالحقوق على الزبائن خارج الحقوق الملحقة.

- تتضمن الدفقات المتعلقة بالعمليات المؤثرة في الاصول و الخصوم المالية خاصة على :
  - التحصيل و الدفع المرتبط بالحقوق على الزبائن خارج الحقوق الملحقة؛
  - التحصيل و الدفع المرتبط بالديون تجاه الزبائن خارج الديون الملحقة.
- تتضمن التدفقات المتعلقة بالعمليات المؤثرة في الاصول و الخصوم المالية خاصة على :
  - التحصيل و الدفع المرتبط بالأصول المالية المملوكة لأغراض التعامل؛
  - التحصيل و الدفع المرتبط بالديون الممثلة بورقة مالية.
- تتضمن التدفقات المتعلقة بالأصول المالية بما فيها المساهمات على ما يأتي:
  - الدفع المرتبط بالاقتناء الفروع الصافية من الخزينة المكتسبة؛
  - الدفع المرتبط بتنازلات الفروع الصافية من الخزينة المتنازل عنها ؛
  - الدفع المرتبط بحصص الارباح المقبوضة؛
  - الدفع المرتبط باقتناءات الاصول المالية المملوكة حتى تاريخ الاستحقاق؛
  - التحصيل المرتبط بتنازلات المالي المملوكة حتى تاريخ استحقاق؛
  - التحصيل المرتبط باكتساب الاصول المالية المتاحة للبيع؛
  - التحصل المرتبط بتنازلات الاصول المالية امتاحة للبيع؛
  - التحصيل المرتبط بالفوائد المقبوضة خارج الفوائد المنتظرة التي لم يحن أجل استحقاقها.

- تتضمن التدفقات المتعلقة بالعقارات الموظفة خاصة على:
  - الدفع ال مرتبط باقتناء العقارات الموظفة؛
  - التحصيل المرتبط بتنازلات العقارات الموظفة.
- تتضمن التدفقات المتعلقة بالأصول الثابتة المادية و غير المادية خاصة على:
  - الدفع المرتبط باقتناء الأصول الثابتة المادية وغير المادية؛
  - التحصيل المرتبط باقتناء الاصول الثابتة المادتيو غير المادية.
- تتضمن التدفقات المتأتية أو الموجهة للمساهمين خصوصا على :
  - التحصيل المرتبط بإصدارات أدوات رؤوس الاموال؛
  - التحصيل المرتبط بتنازلات أدوات رؤوس الاموال؛
  - الدفع المرتبط بحصص الأرباح المدفوعة؛
  - الدفع المرتبط بالعوائد الأخرى غير تلك التي يمكن ربطها بالنشاط العملياتي أو الاستثماري.
- تتضمن التدفقات الصافية الأخرى المتأتية من أنشطة التمويل خاصة على:
  - التحصيل المرتبط بنواتج إصدارات الإقتراضات و الديون الممثلة بورقة مالية، بما فيها الأوراق المالية لسوق ما بين البنوك و أوراق الحقوق القابلة للتفاوض المتعلقة بنشاطات التمويل؛

- الدفع المرتبط بتسديدات الإقتراضات و الديون الممثلة بورقة مالية، بما فيها الأوراق المالية لسوق ما بين البنوك و أوراق الحقوق القابلة للتفاوض المتعلقة بنشاطات التمويل؛
- التحصيل المرتبط بنواتج إصدارات الديون المشروطة؛
- الدفع المرتبط بتسديدات الديون التابعة؛
- الدفع المرتبط بالفوائد المدفوعة خارج الفوائد المنتظرة التي لم يحن أجل استحقاقها.

و لتفصيل أكثر انظر **الملحق رقم (05)**.

جدول تغير في الأموال الخاصة : يعبر جدول تغير في الأموال الخاصة عن تحليل الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

ويراعى في قائمة التغير في الأموال الخاصة ظهور الحركات المرتبطة بما يلي: [1]

- النتيجة الصافية للسنة المالية.الأساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال الخاصة؛
- النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة كرؤوس أموال خاصة؛
- عمليات الرسملة وهي التي تتعلق بزيادة أو انخفاض رأس المال وتسديد رأس المال؛
- توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية .

و لتفصيل أكثر انظر **الملحق رقم (06)**.

الملاحق: يشتمل ملحق الكشوف المالية على التغيرات الضرورية لفهم أفضل الكشوف المالية ويشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو مفيد لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية وتتضمن: [2]

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد الكشوف المالية؛
- مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للكشوف المالية ؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات المشاركة و المعاملات التي تمت مع هذه الكيانات؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها , العدد رقم 19,ص 26.

[2] مرجع سبق ذكره , ص 27.

- **المبحث الثاني:الدراسات السابقة.**

سنتعرض في هذا المبحث إلى أبرز الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث و الذي له علاقة به وذلك للتعرف على ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج من ناحية بيان ما يمكن أن تضيفه الدراسة الحالية من ناحية أخرى.

- **المطلب الأول: دراسات تناولت موضوع الدراسة**
- **الفرع الأول : دراسات سابقة وطنية**
- **دراسة مداني بن بلغيث 2004**

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراة مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تحت عنوان أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر و هدفت الدراسة الى ابراز أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد و التوافق الدوليين و السبل الكفيلة بتفعيله لملائمة الواقع الاقتصادي الجديد للجزائر.

- **دراسة مريم صغير موح 2010**

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير بجامعة سعد دحلب البليدة تحت عنوان القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبة الدولية .تهدف هذه الدراسة على تبيان ما إذا كانت البنوك والمؤسسات المالية قد قامت بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، حيث أن الباحثة في هذه الدراسة قامت بإسقاط معايير المحاسبة الدولية على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري .

حيث أن الباحثة وجدت نقاط توافق واختلاف , وتوصلت الباحثة لإعداد اقتراحات أهمها:

- ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي لتصبح عملية مقارنة أداة البنوك الوطنية و الدولية صحيحة .
- إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي سوف تمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة على أسس سليمة .

- **دراسة محسن بلقاسم 2011-2012**
- الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج ماستر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر تحت عنوان: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية الجزائرية (دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في المجال المحاسبي مع إبراز دوافع تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية ومقررات لجنة بازل وذلك على إبراز أهم النقائص التي جاء بها المخطط الوطني المحاسبي و الإضافات التي ساهم بها النظام المالي المحاسبي وإلى مدى إمكانية البنوك الجزائرية إلى التماشي مع هذه الإصلاحات،وقد هدفت كذلك إلى التعرف إلى المخطط المالي المصرفي.

وقد توصل الباحث من خلال تحليل هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات الهامة منها:

- ضرورة إعداد كوادر و إطارات وطنية مؤهلة للنهوض بمهنة المحاسبة في الجزائر.

- الإهتمام أكثر بمعايير المحاسبة الدولية ومقررات لجنة بازل خاصة تلك المتعلقة بالإفصاح و الرقابة البنكية .

- العمل على تكييف بيئة البنوك التجارية الجزائرية مع النظام المحاسبي لمالي لتقليص التباعد والتعارض وكذا العمل على التحديث المستمر لنظام المحاسبي المالي المصرفي.

- **دراسة دادة دليلة 2012-2013**

الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج ماستر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر تحت عنوان:الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق scf دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري

هدفت الدراسة الى معرفة مدى تأهل البنوك الجزائرية للعمل وفق معايير المحاسبة الدولية و ذلك بعد تطبيق scf و توضيح مدى اهمية القوائم و التقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي و الخارجي للبنوك و المستثمرين و دراسة مستوى التزام البنوك بنشر القوائم المالية و الحكم على درجة الافصاح فيها من خلال الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية خاصة بتطبيق scfفي البنوك و المؤسسات المالية.

-دراسة أولاد سالم أسماء 2012-2013

الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج ماستر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر تحت عنوان: محاسبة البنوك التجارية من منظور النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبة الدولية" دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة. هدفت الدراسة إلى معرفة

مدى تأهيل البنوك الجزائرية للعمل وفق المعايير المحاسبة الدولية و ذلك بعد تطبيقها للنظام المحاسبي المالي و الحصول على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء البنوك الجزائرية .

-الفرع الثاني :دراسات سابقة أجنبية:

- **دراسة ثائر صبري محمود كاظم الغبان.**

الدارسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة العراقية للعلوم الادارية العدد السابع و العشرون التي تندرج تحت عنوان تكيف الافصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية و عرضها - دراسة تطبيقية حيث تناول الباحث الى فحص التقارير و البيانات المالية لبنك تجاري في محافظة السليمانية باقليم كوردستان العراق لسنة2006 و المعدة وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف و الشركات التامين للمصرف على نواحي القصور فيها و العمل على تكييفها بما ينسجم مع كل من المعيار الدولي رقم 01 الخاص بعرض البيانات المالية و المعيار الابلاغ المالي رقم 07 الادوات المالية الافصاحات، حيث تجسد الهدف من هذه الدراسة في السعي الى مدى التزام البنك التجاري بنشر التقارير المالية و القوائم المالية من خلال اتباع المعيار الدولي الاعداد التقارير المالية رقم 07 الادوات المالية الافصاحات المعيار الدولي رقم 01 الخاص بعرض القوائم المالية .

حيث توصل الباحث الى جملة من النتائج تمثلت في وجود فجوة واسعة بين واقع النظام المطبق و بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية بقصور الافصاح في التقارير المالية.

- **دراسة رولا كاسر لايقة 2007**

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير بجامعة تشرين دمشق، سوريا تحت عنوان : القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار.

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للبنوك, وكذلك هدفت إلى دراسة مستوى إلتزام البنوك السورية بنشر القوائم المالية على درجة من الإفصاح من خلال ما جاء في المعيار المحاسبي رقم 30.

وفي الأخير توصلت الباحثة إلى عدة توصيات أهمها :

– ضرورة تبني قيام البنك التجاري بإعداد القوائم المالية حسب ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم01, إعداد وعرض القوائم المالية .

- **دراسة :حسين عبد الجليل ال غزوي 2009**

الدراسة عبارة عن بحث مقدم في إطار برنامج الدراسة لمرحلة ماجستير المحاسبة في الأكاديمية العربية في الدنمارك تحت عنوان الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية .

يهدف البحث الى توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ودراسة مستوى التزام البنوك بنشر القوائم المالية و الحكم على درجة الافصاح فيها من خلال الاعتماد على ما جاء في المعيار المحاسبي رقم30 الخاص بالمصارف و المؤسسات المالية المشابهة و بيان قصور الافصاح في القوائم المالية المنشورة للبنوك و ذلك تأثرا بالازمة المالية و ضرورة الافصاح عن جميع الاضرار.

- **دراسة معتز برهان جميل العكر 2009–2010**

الدراسة رسالة ماجيستر في المحاسبة عن جامعة الشرق الاوسط عمان –الاردن تحت عنوان اثر مستوى الافصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الازمة المالية في القطاع المصرفي الاردني –دراسة ميدانية على البنوك التجارية الاردنية .

هدفت هذه الدراسة الى مدى التزام البنوك الاردنية بمبدأ الافصاح المحاسبي وفقا لمعايير الابلاغ المالي الدولية39.32.30 و تحديد مدى مساهمة ذلك الالتزام بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي الاردني و معرفة فيما اذا كان ذلك الافصاح سوف يساهم بالحد من تداعيات الازمة المالية في القطاع المصرفي.

و توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان اهمها :

ان البنوك الاردنية تلتزم بمبدأ الافصاح المحاسبي وفقا لمعاييرالمحاسبةو الابلاغ المالي الدولية وان ذلك الالتزام يساهم بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي و الحد من تداعيات الازمة المالية في هذا القطاع.

- **دراسة خالد محمد عمر باذيب 2010-2011**

الدراسة متمثلة في رسالة ماجستير في المحاسبة عن جامعة الشرق الاوسط عمان – الاردن تحت عنوان مدى فاعلية النظم المحاسبة في البنوك التجارية اليمنية و اثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك حيث أخذت الدراسة ميدانية عينة من البنوك التجارية العاملة في جمهورية اليمن لمعالجة مشكلة الدراسة المطروحة المتمثلة في مدى فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية و اثرها على موثوقية البيانات المنشورة الصادرة عن تلك البنوك و قد توصل الباحث الى جملة من النتائج تتمثل اهمها في وجود مستوى مرتفع لكل من المجموعة المستندية اللازمة للتسجيل، كما أظهرت النتائج الى توفر متوسط للمجموعة المرتبطة بمدى اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية .

دراسات باللغة الأجنبية:

- **دراسة جوليان كلافيي 2012**

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه بعنوان أثر التحول الإلزامية لمعايير المحاسبة IAS / IFRS على خطر عدم الاستقرار المصرفي بجامعة بورغون بمدرسة الدكتوراه LISIT-ED491 .

درست الاطروحة التأثيرات الاقتصادية , من حيث عدم الاستقرار, اعتماد الإلزامي من قبل البنوك بالمعايير المحاسبية الدولية IAS /IFRS . الأطروحة تطور إطارا تحليليا الآليات التي من خلالها ومن المرجح أن تؤثر على احتمال حدوث الأزمات النظامية إدخال الإلزامي للIAS / IFRS في القطاع المصرفي.

- **دراسة بن أمغار مراد 2012**

الدراسة عبارة عن أطروحة ماجيستير بجامعة مولود معمري تيزي وزو بعنوان القواعد التنظيمية التحوطية للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر و درجته من معايير بازل 1 و بازل 2.

وتحدث المؤلف إلى السلطات النقدية الجزائرية حاولت التكيف مع القواعد التنظيمية التحوطية للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر مع متطلبات السياق الدولي.

- **ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :**

تميزت الدراسة عن الدراسات السابقة بتناولها الحديث عن النظام المحاسبي في البنوك التجارية و مقوماته و النظام المحاسبي المالي بصفة خاصة المطبق في الجزائر والى مدى تكييفه و مواكبته للممارسات المحاسبية الدولية حيث تم عرض الممارسات المحاسبية وفقه دون التطرق الى تقنيات المعالجة .

خلاصة الفصل :

تطرقنا في الفصل السابق إلى إبراز لمحة عن البنوك التجارية و النظام المحاسبي القائم بها , و يعتبر القطاع البنكي قطاعا حساسا لكثرة العمليات البنكية و تشابهها و كذا معدل تكرراها ألزم وجود نظام محاسبي يتميز بتعدد السجلات المحاسبية و الكشوف الإحصائية .

و انتهاج القطاع المصرفي الجزائري لهذا النظام يساعدها في اتخاذ القرارات السليمة و في الوقت المناسب, و باستطاعتنا القول أن النظام المحاسبي المالي الذي انتهجته هو خطوة هامة قامت بها بهدف تحقيق نوع من التوافق المحاسبي حيث أنه عمل تلبية مختلف احتياجات المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب ما نجده متجسدا في مجال الإفصاح و القياس و باستطاعتنا القول أن النظام المحاسبي المالي الذي انتهجته هو خطوة هامة قامت بها بهدف تحقيق نوع من التوافق المحاسبي حيث أنه عمل تلبية مختلف احتياجات المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب ما نجده متجسدا في مجال الإفصاح و القياس.

المبحث الأول: الطريقة و أدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول:منهجية الدراسة

تحتوي الدراسة على جانبين الجانب النظري و الجانب التطبيقي فتناولنا في الجانب النظري الأراء و الأفكار العلمية ذات العلاقة بالمحاسبة البنكية،و تم تخصيص محتويات هذا البحث لتقديم الطريقة المتبعة في دراستنا الميدانية من خلال تحديد الأدوات المستعملة,وكذا إطار الدراسة ووصف مجتمع الدراسة ثم تقديم نبذة تاريخية عن البنوك التجارية محل الدراسة.

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة و العينة

تمثلت عينة الدراسة في مجموعة من الإطارات العاملة في البنوك التجارية لولاية ورقلة من فئة الإطارات المحاسبية و المالية أو مناصب أخرى وقد شملت الدراسة سريعة بنوك تجارية حيث تم أخذ البنوك التالية كعينة على مستوى الولاية ورقلة :

- البنك الوطني الجزائري **BNA**
- القرض الشعبي الجزائري **CPA**
- البنك الخارجي الجزائري **BEA**
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR**
- بنك التنمية المحلية **BDL**
- سويستي جينرال بنك **Société G**
- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط **CNEP**

و بناء عليه تم تحديد عينة الدراسة في (42) فرد من العاملين في هذه البنوك .

و تعتبر هذه العينة عينة قصدية كونها تم أخذ 6 أفراد عاملين من كل بنك وهم الذين تنطبق عليهم الدراسة .

ومن الجدير بالذكر أنه تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة التي تم تحديدها أعلاه و فيما يلي ملخص بعدد الاستبيانات الموزعة والمستردة و الخاضعة للتحليل.

الجدول رقم (09) : العينة المستهدفة و درجة الاستجابة الفعلية

بيان	العدد	النسبة
الاستمارات الموزعة	42	%100
الاستمارات المستردة	38	%90,47

الاستمارات غير الصالحة للتحليل	02	%0,02
الاستمارات الخاضعة للتحليل	36	%85,71

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الفرع الثالث : مصادر جمع المعلومات

اعتمدنا في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين من البيانات هي كمايلي :

- **البيانات الثانوية** : تمثل هذه البيانات في المجموعة من الكتب و الدوريات العربية و الأجنبية و الدراسات المنشورة، والغير منشورة، و الرسائل الجامعية و القوانين و الأنظمة و التعليمات الرسمية ذات العلاقة بالموضوع، فضلا عن جمع ماتيسر من مصادر متاحة عبر شبكة الانترنت بحيث تم تغطية الجزء النظري من الدراسة و الذي يعتبر جزءا أساسيا في إجراء الدراسة الميدانية
- **البيانات الأولية**: تصنف هذه الدراسة على أنها دراسة ميدانية، ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بجمع البيانات الأولية عن طريق إستخدام أسلوب الاستقصاء، حيث تم تصميم الاستبيان، و تم صياغة فقراته بالاعتماد على الجزء النظري من الدراسة .

- **المطلب الثاني : الأدوات و الأساليب المستخدمة في الدراسة**

الفرع الأول: الأداة الدراسة و التعريف بها

يتكون الاستبيان من جزئين :

الجزءالاول : بحيث تناول المعلومات عامة التي تتعلق بعينة الدراسة من بيانات ديموغرافية عن المجيبين أنفسهم، حيث تضمنت المعلومات المتعلقة بعينة الدراسة على الجنس المجيب، السن ، الشهادة المحصل عليها، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة الحالية، البنك محل العمل.

أما الجزء الثاني: فقد إحتوى على مجموعة من الفقرات و البالغة عددها (24) فقرة حيث تم تقسيم الجزء الثاني الى ثلاث محاور كما يلي :

المحور الاول: تناول هذا المحور مقومات النظام المحاسبي في البنوك التجارية وقد خصص لهذا المحور ثمانية فقرات من (1-8) .

المحور الثاني : تناول هذا المحور الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية و قد خصص لهذا المحور ثمانية فقرات من (1-9) .

المحور الثالث: يحتوي هذا المحور على مجموعة من الفقرات و البالغة عددها ثمانية فقرات من (1-9) حيث تناولت القوائم المالية للبنوك .و يمكن تلخيص اداة الدراسة التي تصف متغيرات الدراسة و تفسرها كما يلي :

الجزء الاول : الخصائص الديموغرافية للعينةو التي يرمزلها بـ الرمز P

1. _ **الجنس(P1)**:

الجدول رقم (10): مقياس متغير الدراسة الجنس

المتغير	ذكر	أنثى
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2

2. **العمر(P2)** : تدرجت الاختبارات كمايلي

الجدول رقم (11) مقياس متغير الدراسة العمر

المتغير	أقل من 30 سنة	من 30 – 40 سنة	من 41 – 50 سنة	أكثر من 50 سنة
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3	4

3. **الشهادة المحصل عليها (P3).**

الجدول رقم (12) : مقياس متغير الدراسة الشهادة

المتغير	الشهادة العلمية	الشهادة المهنية
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2

4. **_ البنك محل العمل (P4)**

الجدول رقم (13) : مقياس متغير الدراسة البنك

المتغير	CNEP	CPA	Société G	BADR	BDL	BEA	BNA
الدرجة التي تقيس المتغير	7	6	5	4	3	2	1

5. **الوظيفة الحالية (P5)**: و عبر عنها كمايلي

الجدول رقم (14): مقياس متغير الدراسة الوظيفة

المتغير	اطار محاسبي	اطار مالي	اطار مكلف بالدارسات	منصب آخر
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3	4

6. **عدد سنوات الخبرة (P6)**: اتبعت التصنيف التالي

الجدول رقم (15) : مقياس متغير الدراسة الخبرة المكتسبة

المتغير	أقل من 5 سنوات	من 5–10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3

الجزء الثاني : محاور الدراسة

الجدول رقم (16) : مقياس متغير محاور الدراسة

المحور الأول	**X**	**النظام المحاسبي في البنوك التجارية**	**1 – 8**
المحور الثاني	**Y**	**الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية**	**1 – 9**
المحور الثالث	**Z**	**القوائم المالية البنكية**	**1 – 9**

وتجدر الاشارة الى أنه تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي للإجابات عينة الدراسة وفقا لما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (17) : فئات الاجابات و الدرجات المقابلة لها

الاجابة	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**
الدرجة المقياس	**3**	**2**	**1**

الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة

نظرا لان الاختيار الأسلوب الملائم في التحليل يعتمد بشكل رئيسي على نوع البيانات المراد تحليلها، فقد تم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية كان أبرزها برنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية spss الإصدار السادس عشر و ذلك من أجل توظيف البيانات التي تم الحصول عليها لتحقيق أهداف الدراسة و اختبار فرضياتها و في ضوء طبيعة متغيرات الدراسة و أساليب القياس و أغراض التحليل فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

- **الوسط الحسابي** : وهو يمثل المقياس الأوسع استخداما من مقاييس النزعة المركزية ويتم استخدام الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة عن الاستبيان إلا أنه يعبر عن مدى أهمية الفترة عند أفراد العينة .
- **الانحراف المعياري** : و هو مقياس من مقاييس التشتت و يستخدم لقياس و بيان تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي و يكون هناك اتفاق بين أفراد العينة على فقرة معينة إذا كان انحرافها المعياري قليلا.

- **النسبة المئوية**

المبحث الثاني: مناقشة النتائج التحليل و اختبار الفرضيات

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة

الفرع الأول : وصف خصائص عينة الدراسة

1. **الخصائص المعنوية للعينة**

- **توزيع العينة حسب الجنس :**

تتكون عينة الدراسة من 36 فردا منهم21 ذكرا و 15 إناثا، حيث يوضح الشكل أدناه و المتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

حيث نلاحظ ان نسبة الذكور مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث حيث بلغت عند الذكور58,33% في حين قدرت عند الإناث بـ 41,66%.

الجدول رقم (18) توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	تكرار	النسبة
الذكور	21	% 58,33
الإناث	15	% 41,66
المجموع	36	% 100

المصدر: من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (06): توزيع العينة حسب متغير الجنس

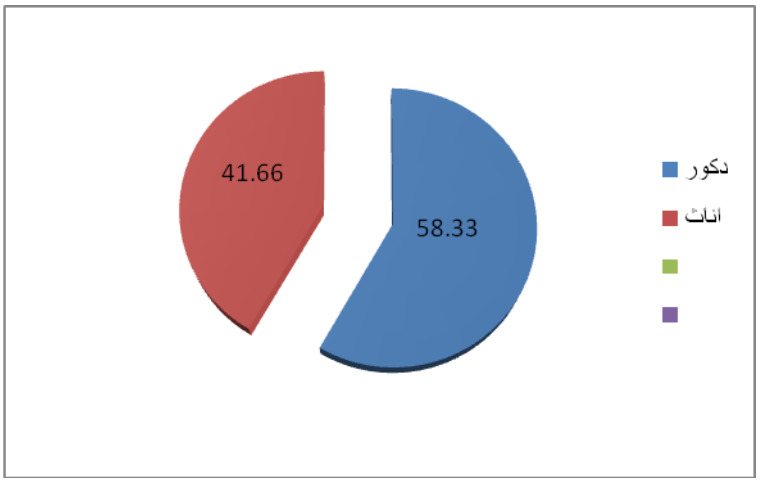

المصدر: من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

- **توزيع افراد عينة الدراسة حسب العمر**

من خلال الجدول أدناه و الخاص بتوزيع افراد عينة الدراسة حسب كتغير العمر نلاحظ تباين أعمار أفراد عينة الدراسة بين فئات وان الفئة العمرية الاكثر تكرارا هي الفئة العمرية من 31-40 سنة بنسبة مئوية 50 % ، ثم تليها الفئة العمرية أقل من 30 سنة بنسبة 27,77 % وتليها الفئة من 41-50 سنة بنسبة 22,22 % وفي الاخير تأتي الفئة العمرية أكثر من 50 سنة بنسبة 0 % .

لذا فان الفئة العمرية الاكثر في عينة الدراسة تميل الى اعمار متوسطة في السن نسبيا و هذا يمكن ان ينعكس ايجابيا على نتائج الدراسة اي امتزاج الخبرة و الكفاءة العلمية .

الجدول رقم (19) توزيع العينة حسب العمر

العمر	تكرار	النسبة
أقل من30 سنة	10	%27,77

من31–40 سنة	18	%50
من 41–50 سنة	8	% 22,22
أكثر من 50 سنة	0	% 0
المجموع	36	% 100

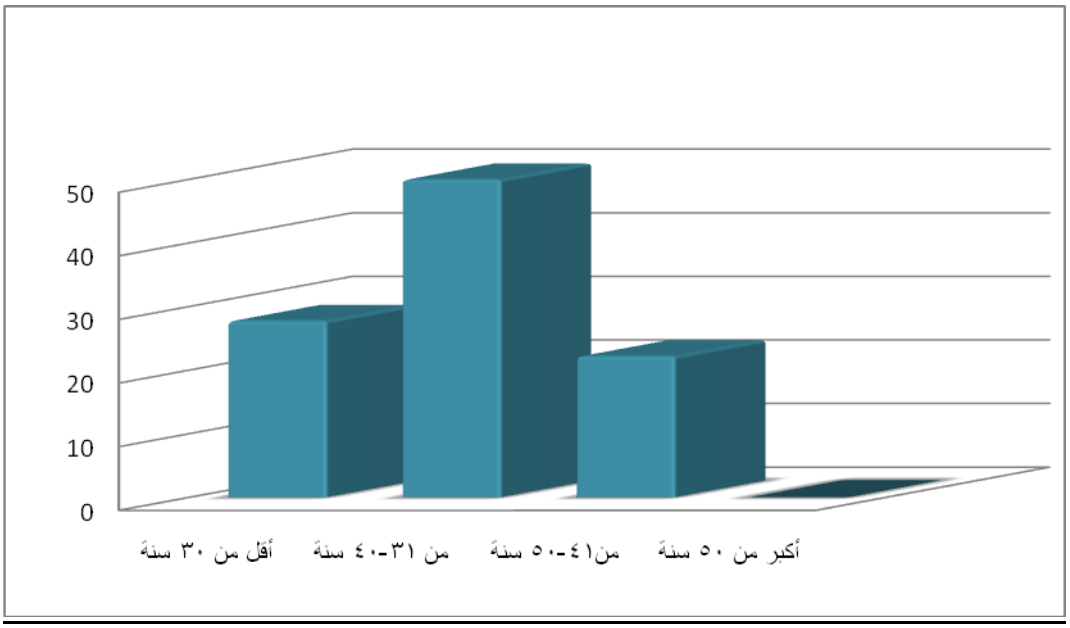

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

- **توزيع افراد العينة حسب الشهادة المحصل عليها**

نلاحظ من خلال الجدول ادناه الخاص بتوزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير الشهادة المحصل عليها أن الشهادة العلمية استحوذت على نسبة اكبر حيث بلغت 77,77 % فحين قدرت نسبة الشهادة المهنية بـ 22,22 % ، أي ان اغلب افراد عينة الدراسة لديهم مستوى جامعي و هذا مما يزيد اهمية الدراسة و النتائج المتوصل اليها .

جدول رقم (20) : توزيع العينة حسب متغير الشهادة المحصل عليها

الشهادة المحصل عليها	تكرار	النسبة
الشهادة العلمية	28	%77,77
الشهادة المهنية	8	%22,22
المجموع	36	% 100

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (08)) توزيع العينة حسب كتغير الشهادة المحصل عليها

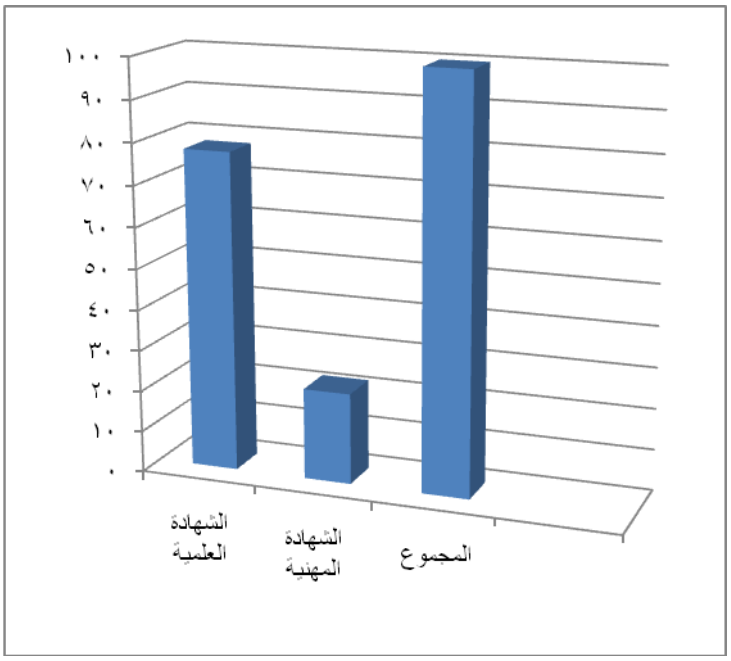

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

- **توزيع افراد العينة من حيث المنصب**

من خلال الجدول رقم (20) الموضح ادناه ان أكبر فئة وظيفية شاركت في الاجابة على اسئلة الاستبيان هي فئة الثالثةو الرابعة بنسبة متساوية أي فئة المكلفين بالدراسات و فئة منصب اخر بنسبة 36,11 %، منصب الآخر فحين أن افراد العينة من وظيفة اطار مالي بلغت نسبتهم 16,66 تليها فئة مع اطار محاسبي الذي إحتوى على نسبة11,11 %.

جدول رقم (21) توزيع العينة حسب المنصب

المنصب	اطار محاسبي	اطار مالي	اطار مكلف بالدراسات	منصب آخر	المجموع
التكرار	4	6	13	13	36
النسبة	% 11,11	% 16,66	%36,11	%36,11	%100

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيا

و الشكل التالي يوضح توزيع العينة حسب المنصب :

الشكل رقم (09) : توزيع العينة حسب المنصب

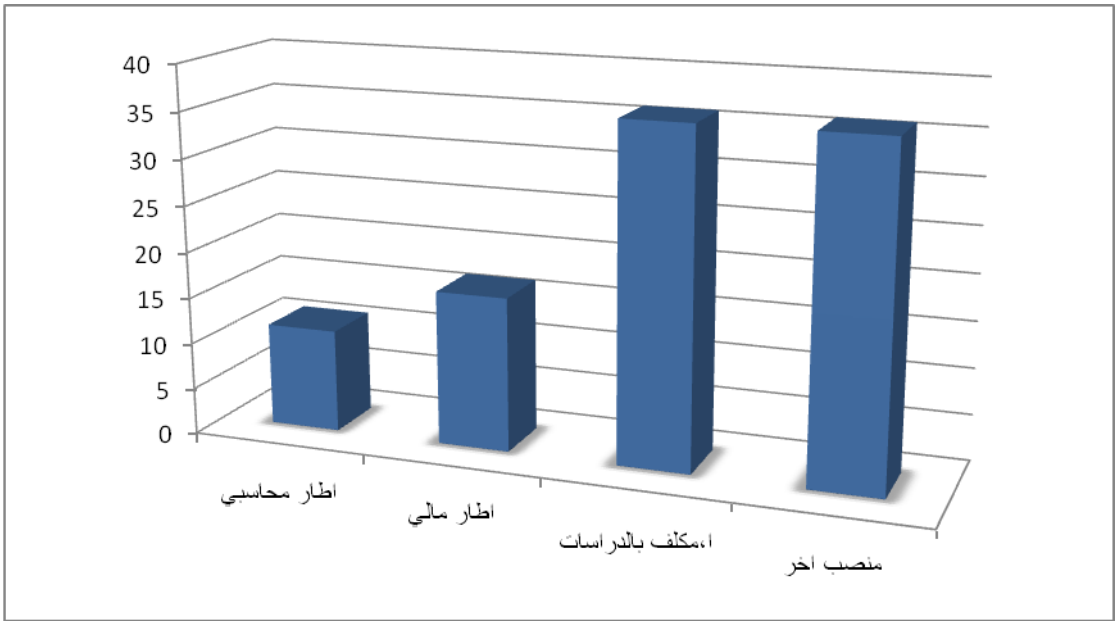

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

جدول رقم (22) : توزيع العينة حسب الاقدمية

المنصب	أقل من 5 سنوات	من 5 – 10 سنوات	اكثر من 10 سنوات	المجموع

التكرار	10	14	12	36
النسبة	%28	%39	%33	%100

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

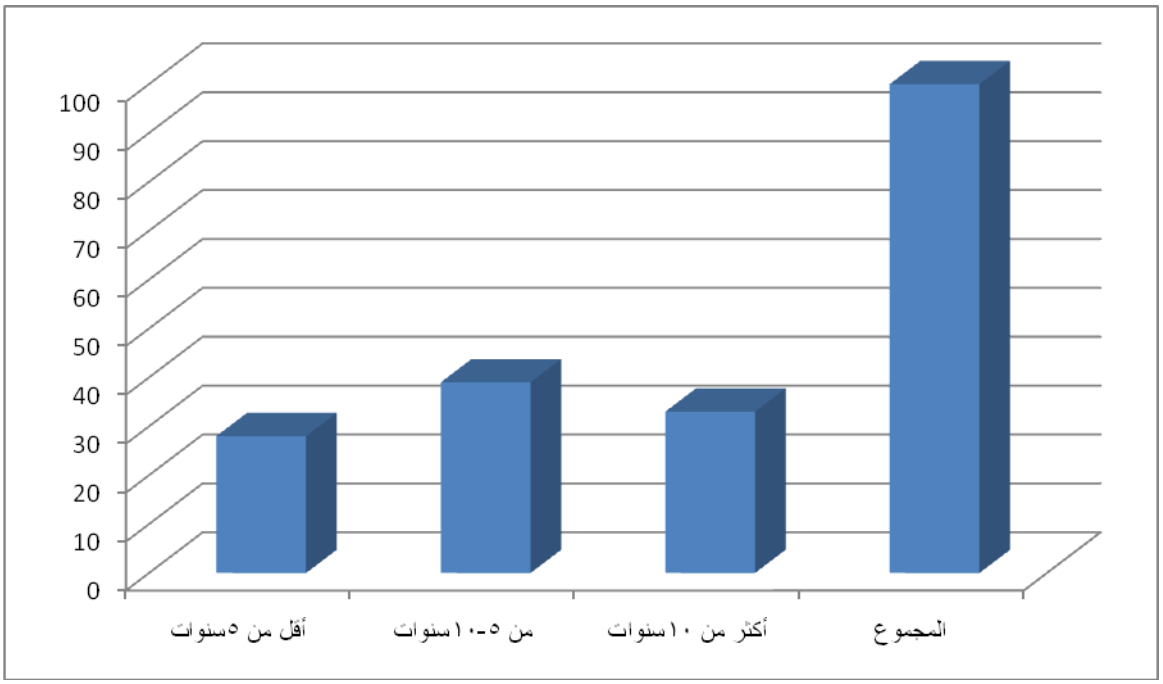

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

2. اختبار مقياس الاستبيان

تم تحديد مستوى الفاعلية طبقا للمقياس الآتي :

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الاعلى للبديل} - \text{الحد الادنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}}$$

ويكون 3-3/1 تساوي الى 3/2 وتساوي الى 0,66

ويصبح التوزيع الاجابات حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (23): معايير تحديد الاتجاه

متوسط المرجح	الاتجاه
من 1 الى 1.66	غير موافق
من 1.67 الى 2.33	محايد
من 2.34 الى 3	موافق

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثاني : عرض النتائج و تحليلها

الفرضية الأولى : للإجابة على هذه الفرضية استعانت الدراسة بكل من المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية ، كما هو موضح في الجدول رقم (24) أدناه.

1. وصف إجابات عينة الدراسة

جدول رقم (24) : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للنظام المحاسبي في البنوك التجارية

العبارة	موافق	محايد	غيرموافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة %	النسبة %	النسبة %			

1-يتوافق محتوى النظام المحاسبي المالي الجزائري مع احتياجات البنوك ؛	26	02	08	2.50	0.845	موافق
	72.22	5.55	22.22			
2- النظام المحاسبي المالي المصرفي في البنوك هو أداة تقييم ؛	27	04	05	2.61	0.728	موافق
	75	11.11	13.88			
3-يمكن اعتبار المخطط المحاسبي الوطني البنكي جزء من النظام المحاسبي في البنوك؛	27	06	03	2.69	0.624	موافق
	75	16.66	8.33			
4 يمكن اعتبار مدونة الحسابات جزء من نظام المحاسبي في البنوك ؛	26	06	04	2.58	0.692	موافق
	72.22	16.66	11.11			
5- تعتبر المجموعة المستندية (هي المستندات الداخلية و التي يتم اعدادها من طرف البنك نفسه) المصدر القيد الاول في النظام المحاسبي للبنوك التجارية هل يعطيها اهمية كبيرة عن باقي المقومات ؛	17	15	04	2.36	0.683	موافق
	47.22	41.66	11.11			
6- المخطط الوطني مختلف في جميع البنوك عكس النظام المحاسبي البنكي الذي يكون متشابها و متماثلا فيها ؛؛	16	13	07	2.22	0.760	محايد
	44.44	36.11	19.44			
7-النظام المحاسبي للبنوك الجزائرية معني دوما بالتطورات الحاصلة على المستوى الدولي؛	26	02	08	2.53	0.845	موافق
	72.22	5.55	22.22			
8- السبب الرئيسي لتأخر تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك غياب النصوص التشريعية الموضحة و المفسرة لآلية سير النظام الجديد ؛	20	12	04	2.47	0.654	موافق
	55.55	33.33	11.11			
متوسط الحسابي و الانحراف العياري العام .				2.50	0.347	موافق

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح لنا الجدول رقم (24) باعتبار أن المحاسبة المصرفية هي جزء من عمل البنوك التجارية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (2.22– 2.69) مقارنة مع المتوسط الحسابي العام الذي قدر بـ (2.50).

في حين أنه تراوح الانحراف المعياري لها بين (0.642 – 0.845) مقارنة مع الانحراف المعياري العام البالغ بـ

(0.347) ،ومن خلال الجدول رقم (24) نرى ان عينة الدراسة قد أيدت الفرضية التي ذهبت الى الاتجاه الموافق باعتبار ان المحاسبة المصرفية اعتبرت جزا من عمل البنوك إذ أنه لا يمكن أن يكون هناك نظام بدون محاسبة و هذا يتميز به منالنظام المحاسبي في البنوك التجارية .

الفرضية الثانية : للإجابة على هذه الفرضية استعانت الدراسة بكل من المتوسطات الحسابية المرجحة و الانحرافات المعيارية كما هو موضح في الجدول رقم (25) .

جدول رقم (25) : المتوسطات الحسابيةو الانحرافات المعيارية للممارسات المحاسبية في البنوك التجارية .

العبارة	موافق	محايد	غيرموافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة %	النسبة %	النسبة %			
1- يتميز النظام المحاسبي المالي المصرفي الجزائري بالوضوح و سهولة التطبيق ؛	10	17	09	2.08	0.906	محايد
	27.77	47.22	25			
2- تسبب الممارسات المحاسبية وفق المخطط المحاسبي الوطني مشاكل في القياس و الإفصاح ؛	17	12	07	2.11	0.747	محايد
	47.22	33.33	19.44			
3-يساهم النظام المحاسبي المالي في القضاء على اختلالات المخطط المحاسبي البنكي ؛	24	08	04	2.25	0.806	محايد
	66.66	22.22	11.11			

4-المخطط المحاسبي البنكي لم يحقق جل الاهداف التي جاء من أجلها ؛	22	08	06	2.36	0.683	موافق
	61.11	22.22	16.66			
5- النظام المحاسبي في البنوك التجارية له دور كبير في تحديد النشاطات البنكية (الإقراض،الإيداع...) وذلك من حيث تحديد القواعد و المبادئ التي تحكمها ؛	17	14	05	2.28	0.701	محايد
	47.22	38.88	13.88			
6- يتميز النظام المحاسبي في البنوك التجارية بلامركزية أي أن الأعمال المحاسبية تتوزع على مختلف أقسام البنك ؛	16	13	07	2.36	0.723	موافق
	44.44	36.11	19.44			
7- هناك اختلافات كبيرة من ناحية قواعد التسجيل و التقييم في النظام المحاسبي المالي البنكي و المخطط الوطني المحاسبي هل من شانه خلق صعوبات ؛	26	07	03	2.25	0.806	محايد
	72.22	19.44	8.33			
8- هناك اختلافات كبيرة من ناحية قواعد التسجيل و التقييم في النظام المحاسبي المالي البنكي و المخطط الوطني المحاسبي هل من شانه خلق صعوبات ؛	26	05	05	2.31	0.749	محايد
	72.22	13.88	13.88			
9-يشجع النظام المحاسبي المالي SCF في تحسين ظروف السوق المالي الحالي و ذلك بضمان معلومات ملائمة ؛	22	07	07	2.78	0.485	موافق
	61.11	19.44	19.44			
متوسط الحسابي و الانحراف العياري العام .				2.31	0.272	محايد

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول رقم (25) يتضح لنا من وجهة نظر عينة الدراسة التي اتجهت الى الاتجاه المحايد للفرضية القائمة للممارسات المحاسبية البنوك التجارية التزمت بالتقييم و التسجيل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي و النظام09-04 الذي يتضمن مخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية ، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (2.11 – 2.78) بالمقارنة مع المتوسط العام الذي قدر بـ (2.31) ، في حين أنه تراوح الانحراف المعياري له بين (0.485 – 0.906) مقارنة بالانحراف المعياري العام الذي قدر بـ (0.272).

الفرضية الثالثة :للإجابة على هذه الفرضية استعانت الدراسة بكل من المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية كما هو موضح في الجدول الموضح أدناه رقم (26) .

جدول رقم (26) : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للقوائم المالية البنكية .

العبارة	موافق	محايد	غيرموافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة %	النسبة %	النسبة %			
1-القوائم المعدة وفق المخطط الوطني المحاسبي لا تتميز بالشفافية ؛	10	17	09	2.03	0.736	محايد
	27.77	47.22	25			
2-يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية و التغيرات التي تطرأ عليها ؛	17	12	07	2.28	0.779	محايد
	47.22	33.33	19.44			
3- تلتزم البنوك التجارية الجزائرية في إعدادها للقوائم المالية بما نص عليه النظام رقم 09-05المؤرخ في 18 أكتوبر2009؛؛	24	08	04	2.56	0.695	موافق
	66.66	22.22	11.11			
4- المعلومات الصادرة عن القوائم المالية ضمن النظام المحاسبي المصرفي تعطي صورة صادقة عن سير حسابات البنك و القوائم المالية ؛	22	08	06	2.50	0.737	موافق
	61.11	22.22	16.66			
5- المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية من قبل البنوك التجارية الجزائرية لا تعتبر كافية لتلبي احتياجات المستفيدين منها ؛	17	14	05	2.28	0.741	محايد
	47.22	38.88	13.88			
6- لا يوجد اختلافات في نوع القوائم المالية المعدة على مستوى	16	13	07	2.25	0.770	محايد

البنوك التجارية ضمن النظام المحاسبي المالي المصرفي ؛	44.44	36.11	19.44			
7- المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء البنوك ؛	26	07	03	2.58	0.692	موافق
	72.22	19.44	8.33			
8- النظام المحاسبي المالي ألزم البنوك بالافصاح في القوائم المالية ليكون شاملا وكافيا ؛	26	05	05	2.50	0.775	موافق
	72.22	13.88	13.88			
9- يتم الإفصاح بنفس الدرجة في القوائم المالية للبنوك التجارية عن الديون المشكوك فيها، والخسائر الناتجة عنها وقيمة مخصصاتها ؛	22	07	07	2.44	0.809	موافق
	61.11	19.44	19.44			
متوسط الحسابي و الانحراف العياري العام .				2.38	0.317	موافق

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يتضح لنا من خلال الجدول الموضح اعلاه رقم (26) الذي يقوم على أن البنوك التجارية تقوم باعداد قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي المتمثل في النظام 09-05 حيث تراوحت المتوسطات المرجحة لها بين (2.03- 2.58) بالمقارنة بالمتوسط المرجح العام (2.38) الذي ايد هذه الفرضية في إتجاه موافق ، في حين تراوح الانحراف المعياري (0.692 – 0.809) و هذا مقارنة مع الانحراف المعياري العام الذي بلغ (0.317) .

ومجمل القول يتضح لنا من وجهة نظر عينة الدراسة ان البنوك التجارية ملتزمة بما جاء في النظام المحاسبي المالي .

المطلب الثاني : ربط نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة للموضوع

الدراسة الحالية جاءت مكملة للدراسات السابقة و مساعدة في إعطاء نظرة حول إرساء و تطبيق النظام المحاسبي المالي المصرفي في البنوك التجارية الجزائرية .

الخاتمة

لقد تباينت أدوات قياس نجد أن دراسات قد استخدمت الاستبيانات فيما نجد أن هناك دراسات أخرى استخدمت دراسة حالة فاتفقت مع دراسة الوطنية لمحسن بلقاسم و أولاد سالم أسماء التي تناولتعينة من البنوك التجارية العاملة في مدينة ورقلة . و نجد دراسة مداني بن بلغيث التي تناولت أهمية الاصلاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية أما بالنسبة لدراسة الدولية نجد دراسة خالد عمر باذيب الذي أخذ عينة من البنوك التجارية في جمهورية اليمن .

و دراسة معتز برهان جميل العكر الذي أخذ عينة من البنوك التجارية في المملكة الأردنية .

اما فيما يخص الدراسات التي تناولت دراسة الحالة نجد دراسة الوطنية متمثلة في مريم الصغير موحو دراسة دادة دليلة أما الدولية نجد دراسة رولا كاسر و نجد الدراسة التطبيقية المتمثلة في دراسة ثائر صبري .

فيما نجد أن دراسة مريم صغير موح ضرورة إرساء و تطبيق المعايير المحاسبة الدولية و معايير الإبلاغ المالي لمزيد من الشفافية و الإفصاح في البنوك .

أما عن دراسة محسن و أولاد سالم فقد اتفقتفي إسهامات النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية ، هذا فيما يخص الدراسات السابقة الوطنية .

أما بالنسبة للدراسات الدولية نجد أن دراسة خالد محمد عمر باذيب قد اتفقت مع نتائج الدراسة الحالية في فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية .

و دراسة معتز برهان جميل العكر التي تناولت مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية في القطاع المصرفي الأردني –دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية .

أما عن دراسة ثائر صبري نجد الاتفاق متمثل في السعي إلى الالتزام البنك التجاري بنشر التقارير المالية و عرض القوائم المالية .

و بالنسبة لدراسات اللغة الأجنبية فاهتمت دراسة جوليان كلافيي لخطر عدم الإستقرار المصرفي إثر التحول الإلزامي لمعايير المحاسبة .

أما بالنسبة لدراسة بن أمغار مراد فتحدثت عن القواعد التنظيمية التحوطية للبنوك و المؤسسات المالية الجزائرية.

خلاصة الفصل :

من خلال هذه الدراسة الميدانية و التي خصصناها لمعرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق النظام المحاسبي المالي المصرفي توصلنا إلى أن هناك التزام من طرف هاته البنوك بما جاء به النظام المحاسبي المالي المصرفي رغم حداثة تطبيقه .

موضوع البحث تمثل في تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية الجزائرية و من خلاله حاولنا معالجة اشكالية مدىفعالية الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي و اعتمادا على الفرضيات الموضوعة لاشكالية الدراسة, تم التطرق لهذا الموضوع من خلال فصلين, حيث سنتناول في هذه الخلاصة ما تم التوصل اليه من استنتاجات بشقيها النظري والعلمي و كذا

التوصيات التي نراها ضرورية لتفعيل الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي،بالإضافة الى محاولة إعطاء مجموعة من الآفاق البحثية لهذه الدراسة.

تناولنا في الفصل الاول الادبيات النظرية و الدراسات السابقة حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين ، الاول الادبيات النظرية حيث تناولنا به الى عموميات حول البنوك التجارية كما اننا قمنا بعرض النظام المحاسبي الخاص بها هذا فيما يخص المطلب الأول ، اما فيما يخص المطلب الثاني فتطرقنا الى محاسبة المصرفية و ذلك وفق النظام المحاسبي المالي SCF فتناولنا بشيء من التفصيل عرض النظام المحاسبي المالي و في الاخير تطرقنا الى الممارسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي المصرفي SCFB

أما في الاطار المبحث الثاني فحاولنا به عرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت جانب من جوانب الموضوع بشيء من الوصف و التحليل و أخيرا وقوفا على ما إذا كانت دراستنا الحالية قد أضافت شيء لم تقوم الدراسات السابقة بتناوله .

بينما في الفصل الثالث فتطرقنا الى دراسة ميدانية لاستبيان موجه لاطارات و مسؤولي الادارة المالية و المحاسبية في البنوك التجارية مجال الدراسة لعرفة مدى الاعتماد على النظام المحاسبي المالي المصرفي الجديد.

فمن خلال دراستنا و تحليلنا لموضوع محاسبة البنوك التجارية من منظور النظام المحاسبي المالي اتضح لنا أن القطاع البنكي الجزائري قد عرف العديد من الاصلاحات و هذا في سبيل الوصول الى نظام محاسبي يساير و يواكب التطورات الحاصلة على المستوى الدولي .
وقد الزمت بتطبيقه كل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و الذي أخذت في تطبيقه مطلع سنة 2010 و نظرا لتميز البنوك و المؤسسات المالية بمحاسبة خاصة فقد وضع لها انظمة خاصة بها تمثلت في النظام 09- 04 المتضمن مخطط الحسابات البنكية و القواعد المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية و نشرها و النظام 09-05 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها .

أولا: نتائج اختبار الفرضيات.

من خلال معالجة الاستبيان توصلنا أثناء اختبار الفروض إلى النتائج التالية :

– تمحورت الفرضية الأولى على اعتبار المحاسبة المصرفية جزء من عمل البنوك إذ أنها تمتاز بالتفرع و التعدد و ضرورة السرعة و الدقة في التنفيذ نرى تأييد لهذه الفرضية من خلال ما تم إبرازه من مقومات التي يتميز بها النظام المحاسبي للبنوك التجارية و يتضح ذلك من خلال العمليات التي تتولى المحاسبة البنكية القيام بها.

– تمثلت الفرضية الثانية اعتبار النظام المحاسبي للبنوك التجارية مجموعة من الإجراءات والخطوات المحاسبية الخاصة التي تساعد على إتمام الوظائف الرئيسية و التي قد تحققت من خلال قيام البنوك التجارية بالتخلي عن التقييم و التسجيل وفق المخطط المحاسبي الوطني سابقا الذي كان يخلق مشاكل في القياس و الإفصاح و اعتماد النظام المحاسبي المالي المصرفي الذي ساعد في تحقيق هذه الفرضية.

و فيما يخص الفرضية الثالثة فقد تمثلت في إسهام النظام المحاسبي المالي في تسهيل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية و ترقية نظام المحاسبي الجزائري ليواكب و يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية و هذا ما تم تأكيده من خلال قيام البنوك التجارية بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد و عرض القوائم المالية الخاصة بها و كذلك باعتبار ان المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية كافية لتلبية احتياجات المستفيدين منها.

ثانيا : نتائج الدراسة :

-من خلال هذه الدراسة الميدانية لفعالية الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي استنتجنا انه و على الرغم من حداثة تطبيق هذا النظام داخل هذه البنوك التجارية فقد استطاعت هذه البنوك ان تنتقل الى تطبيق النظام الجديد بكل ماجاء به حيث اعتبرت الممارسات على مستوى هذه البنوك فعالة هذا من وجهة نظر عينة الدراسة و ان قيام البنوك بالإعداد و عرض القوائم المالية وفق النظام و المحاسبي المالي .

ثالثا : توصيات الدراسة :

بناءا على ماتقدم من نتائج,يمكن اعطاء بعض التوصيات التي يرى ضرورة العمل بها مستقبلا و المقترحات التي نراها ضرورية تمثلت فيما يلي :

– الارتقاء أفضل بكفاءة الممارسات المحاسبية على مستوى البنوك التجارية الى المستوى المطلوب في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي المصرفي.

– العمل على التحديث المستمر للنظام المحاسبي المالي المصرفي و مواكبة التغيرات و التطورات الدولية.

– تشجيع البحث العلمي و مساعدة الباحثين بإعطائهم المعلومات و البيانات المالية المتوفرة في تطبيقات النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

-العمل على اجراء دراسات حول تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد بمعرفة مدى نجاعته و الجدوى الاقتصادية و المالية و الضريبية التي تحقق من تطبيقه.

رابعا : آفاق البحث :

و في النهاية نجد أن البحث مازال مفتوحا بكل الجوانب المختلفة للموضوع فقد تبين لنا و نحن بصدد دراسة هذا الموضوع بعض اقتراحات ذات صلة بالموضوع نذكر منها:

- اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على اداء البنوك الجزائرية؛
- فعالية المحاسبة البنكية على البنوك التجارية الام؛
- القياس و الافصاح المحاسبي في البنوك التجارية؛
- المعالجة المحاسبية في البنوك التجارية؛

I. باللغة العربية :

أولا : الكتب

1. أحمد نور وأحمد بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت المالية (البنوك التجارية)، دار الفقه العربية، لبنان،1986.
2. د. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية " الطرق المحاسبية الحديثة"، الطبعة الخامسة ،دار وائل للنشر، عمان – الأردن ، 2004.
3. رشيد مخولفي، القانون التجاري (سلسلة القانون للجميع)، كليك للنشر، 2010-2011.
4. د. زياد رمضان و أ. محفوظ جودة،الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة،دار وائل للنشر،عمان، الأردن،2003.
5. سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية، الأردن، الطبعة الأولى، .2009.
6. شاكر القزويني ، محاضرات في إقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1987.
7. عبد الرزاق شحاتة، محاسبة المنشآت المالية (البنوك التجارية)، ط1،دار المسيرة، الأردن،1998.
8. عبد الحكيم كرجة،محاسبة البنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع،الاردن،2000.
9. عبد الغفار حنفي و د. عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية " السياسات لمصرفية – تحليل القوائم المالية – الجوانب التنظيمية و التطبيقية – البنوك العربية "، الدار الجامعية ، طبعة 2003، ديوان المطبوعات الجامعية ن الجزائر، 1987.
10. فردريك تشوي وكارول آن فروست وجاري ميك, تعريب محمد عصام الدين زايد, مراجعة أحمد حامد حجاج, المحاسبة الدولية, دار المريخ للنشر,المملكة العربية السعودية, 2004,
11. محمد المبروك أبو زيد, المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول المغربية,أتراك للطباعة والنشر والتوزيع,مصر ,2005.

12. محمد صالح الحناوي و د.السيدة عبد الفتاح عبد السلام ، المؤسسات المالية " البورصة و البنوك التجارية "، دار الجامعية ، الاسكندرية ، 1998 .
13. د.محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدراة البنوك ، الطبعة الأولى ، دار المناهج ، عمان – الاردن،2002
14. محمد مطر و موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية،دار وائل، الأردن، الطبعة الثانية2008.
15. وليد ناجي الحيالي، أصول المالية، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمرك، الجزء الثاني،2007 .

ثانيا : بحوث جامعية

16. بن بلغيث مداني ، أهمية الاصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
17. أم الخير دشاش ، متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية، مذكرة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر،2009-2010.
18. خالد محمد عمر باذيب، مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية و اثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك، مذكرة ماجستير،غير منشورة، الجامعة الشرق الاوسط،عمان-الاردن،2011/2010 .
19. رولا كاسر لايقة ، القياس و الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف و دورها فيترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، دمشق – سوريا، 2007 .
20. شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.
21. طارق حمزة، المخطط الوطني المحاسبي دراسة تحليلية إنتقادية، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003 .
22. مريم صغير موح، القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبة الدولية ، مذكرة ماجستير ، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010 .
23. أولاد سالم عائشة, دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لقرض الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري, مذكرة ماستر, جامعة قاصدي مرباح ورقلة , الجزائر, غير منشور, 2010-2011.
24. بلقاسم ، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية الجزائرية " دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة"، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة السنة2011.

ثالثا: و قائع تظاهرات علمية (ملتقيات) .

25. بريش عبد القادر وقادري عبد القادر, متطلبات المعيار المحاسبي الدولي ، رقم2،التطبيق الفعال لمتطلبات القياس المخزون المتضمنة في النظام المحاسبي المالي الجزائري,الملتقى الوطني حول المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية, متطلبات التوافق والتطبيق، سوق هراس، الجزائر، 25-26 ماي 2010.

26. سعد بورواي، الأسس و المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية – تجارب و تطبيقات و آفاق–، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17-18 جانفي 2010، الجزائر.
27. صرارمة عبد الوحيد، النظام المحاسبي المالي نظرة جديدة للتحليل المالي قراءة في جدول حسابات النتائج، الملتقى الوطني الاول حول حوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع و تداعيات و آفاق، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، يومي 7،8 ديسمبر 2010.
28. مرزاقة صالح و بوهرين فتيحة، كفاءة معايير المحاسبة الدولية (معايير التقاريير المالية الدولية في الرقابة المصرفية)، ملتقى الوطني حول المعايير المحاسبة الدولية و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق، المركز الجامعي سوق الاهراس، يومي 25و 26 ماي 2010 .

رابعا : الوثائق و المراسيم

29. القرار الوزاري المؤرخ في 26 يوليو 2008المحدد القواعد التقييم المحاسبي و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية الجزائري، الصادرة 25 مارس2009، العدد 19، الجزائر،
30. القانون رقم 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الجزائر، 2007.
31. النظام رقم 09-04 المتعلق بمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، تاريخ 29 ديسمبر 2009، العدد 76، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
32. النظام رقم 09-05 متضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، بتاريخ 29 ديسمبر 2009،العدد76،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .
33. النظام رقم 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، تاريخ 25 فبراير2010،العدد 14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،.
34. تعليمة وزارية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة " الوزارة المالية".

خامسا : المجلات

35. ثائر صبري محمود كاظم الغبان، تكييف المصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالادوات المالية و عرضها – دراسة تطبيقية– ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، العدد السابع و العشرون ،بدون سنة النشر .
36. لطيف زيود و د.عقبة الرضا و رولا لايقة، الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 30 حالة تطبيقية في مصرف التجاري السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث الجامعية،سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 28، العدد 2 ، 2006.

II. باللغة الاجنبية

اولا : كتب

37. Anne le Manh,Catherine Maillet,le meilleur des normes comptbles interationales IAS/IFRS, sup'foucher.
38. Dov ogien, comptabilité et audit bancaires ,donod,2008.

III. مواقع الكترونية

39. http://www.iasplus.com/en/standards، ifrs 9 financial instruments, 04/05/2013 ،9:19.

41. L'etude de Julien Clavier, Incidences du passage obligatoire aux normes comptables IAS/IFRS sur le risque d'instabilité bancaire ,Thése Doctorat,Universite Bourgogne,2012

42 .L'etude de M.Ben Amghar Mouarad, La réglementation prudentielle des banques et des etablissements financiers en Algerie et son degree d'adéquation au standard de Bàle 1 et Bàle 2. ,Thése magister,Universite Mouloud Maamri Tizi Ouzou,2012

ملحق رقم 01:

عرض مدونة الحسابات الخاصة بالبنوك و المؤسسات المالية .

الصنف 1: حسابات عمليات الخزينة و عمليات مابين المصاريف

10- الصندوق
11- البنوك المركزية – الخزينة العمومية – مراكز الصكوك البريدية
12- الحسابات العادية
13- حسابات السلفيات و الاقتراضات
14- قيم مستلمة على سبيل الأمانة
15- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة
16- قيم غير محملة مبالغ أخرى مستحقة
17- عمليات داخلية في الشبكة
18- ديون مشكوك فيها
19- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها .

الصنف 2 : حسابات العمليات مع الزبائن

20- قروض الزبائن
22- حسابات الزبائن
23- سلفيات اقتراضات
24- قيم مستلمة على سبيل الامانة
25 - قيم ممنوحة على سبيل الامانة
26- قيم غير محملة و مبالغ أخرى مستحقة
28- ديون مشكوك فيها

الصنف 3 : حسابات الحافظة – سندات و حسابات التسوية

30- عمليات على السندات
31- أدوات شرطية
32- قيم قيد التحصيل و حسابات مستحقة الاداء بعد تحصيلها
33- ديون مكونة من السندات
34- مدينون و دائنون متنوعون
35- استخدامات متنوعة
36- حسابات انتقالية و حسابات متنوعة
37- حسابات الربط
38- ديون مشكوك فيها
39- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها .

الصنف 4 : حسابات القيم الثابتة

40- سلفيات تابعة
41- حصص في المؤسسات المرتبطة ، سندات مساهمة و سندات نشاط الحافظة
42- القيم الثابتة المادية و الغير مادية
44- الايجار البسيط
45- مخصصات الفروع في الخارج
46- خسائر القيمة على القيم الثابتة
47- الاهتلاكات
48- ديون مشكوك فيها
49- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف 5 : رؤوس الاموال الخاصة والعناصر المماثلة

50- نواتج و أعباء مماثلة مؤجلة – خارج دورة الاستغلال
51- مؤونات المخاطر و الاعباء
52- مؤونات منظمة
53- ديون تابعة
54- أموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة
55- علاوات مرتبطة براس المال و الاحتيطات
56- رأس المال
58- ترحيل من جديد
59- نتيجة الدورة

الصنف 6 : جسابات الاعباء

60- أعباء الاستغلال البنكي
62- خدمات
63- أعباء المستخدمين
64- الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
66- أعباء متنوعة
67- العناصر غير عادية – الاعباء
68- مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة
69- الضرائب على النتائج و العناصر المماثلة

الصنف 7 : حسابات النواتج

70- نواتج الاستغلال البنكي
76- نواتج متنوعة
77- العناصر غير عادية – نواتج
78- الاسترجاعات على خسائر القيمة و المؤونات

الصنف 9 : حسابات خارج الميزانية

90- التزامات التمويل
91- التزامات الضمان
92- التزامات على السندات

93- عمليات على العملات الصعبة

94- حسابات تسوية العملات الصعبة خارج الميزانية

96- التزامات أخرى

98- التزامات مشكوك فيها

المصدر : الجريدة الرسمية ، النظام :09 -04 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 العدد 76، ص 13-14.

ملحق رقم 02 :

نموذج قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي

الميزانية بـ آلاف دج

	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن.1
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية ؛			
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل ؛			
3	أصول مالية جاهزة للبيع ؛			
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية؛			
5	سلفيات وحقوق على الزبائن ؛			
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية تاريخ الاستحقاق ؛			
7	الضرائب الجارية ــ الأصول ؛			
8	الضرائب المؤجلة ــ الأصول ؛			
9	أصول أخرى ؛			
10	حسابات التسوية ؛			
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة؛			
12	العقارات الموظفة ؛			
13	الأصول الثابتة المادية ؛			
14	الأصول الثابتة غير المادية ؛			
15	فارق الحيازة ؛			
	مجموع الأصول			

الميزانية بآلاف دج

	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن.1
1	البنك المركزي ؛			
2	ديون تجاه الهيئات المالية ؛			
3	ديون تجاه الزبائن ؛			
4	ديون ممثلة بورقة مالية ؛			
5	الضرائب الجارية_ خصوم ؛			
6	الضرائب المؤجلة _ خصوم ؛			
7	خصوم أخرى ؛			
8	حسابات التسوية ؛			
9	مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء ؛			
10	إعانات التجهيز _ إعانات أخرى للاستثمارات ؛			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة ؛			
12	ديون تابعة ؛			
13	رأس المال ؛			
14	علاوة مرتبطة برأس المال ؛			
15	احتياطات ؛			
16	فارق التقييم ؛			
17	ترحيل من جديد (+/-) ؛			
18	نتيجة السنة المالية (+/-) ؛			
	مجموع الخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية ، النظام :09 –05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 العدد 76، ص 18 .

ملحق رقم 03 :

نموذج قائمة خارج الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي

خارج الميزانية بآلاف دج

	الالتزامات	الملاحظة	السنة ن	السنة ن.1
أ	**التزامات ممنوحة ؛**			
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية؛			
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن ؛			
3	التزامات الضمان بأمر من الهيئات المالية ؛			
4	التزامات الضمان بأمر من الزبائن ؛			
5	التزامات أخرى ممنوحة ؛			
ب	**التزامات محصل عليها ؛**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية ؛			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية ؛			
8	التزامات أخرى محصل عليها ؛			

المصدر:الجريدة الرسمية ، النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، العدد 76، ص 23 .

ملحق رقم 04 :

نموذج جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي

حسابات النتائج بآلاف دج

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن.1
1	+ فوائد و نواتج مماثلة ؛			
2	- فوائد و أعباء مماثلة ؛			
3	+ عمولات (نواتج) ؛			
4	- عمولات (أعباء) ؛			
5	+/- أرباح صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة ؛			
6	+/- أرباح أو الخسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع ؛			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى ؛			
8	- أعباء النشاطات الأخرى ؛			
9	**الناتج البنكي الصافي**			
10	- أعباء استغلال عامة ؛			
11	- مخصصات للاهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية ؛			
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**			
13	- مخصصات المؤونات و خسائر القيمة و المستحقات غير قابلة للاسترداد ؛			
14	+ استرجاعات المؤونات خسائر القيمة و استرداد على الحسابات الدائنة المهتلكة؛			
15	**ناتج الاستغلال**			
16	+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى ؛			
17	+ العناصر غير العادية (نواتج) ؛			
18	- العناصر غير عادية (أعباء) ؛			
19	**ناتج قبل الضريبة**			
20	- ضرائب على النتائج و ما يماثلها ؛			
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**			

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، العدد 76، ص 24 .

ملحق رقم 05 :

نموذج جدول تدفق الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي (طريقة غير مباشرة) .

جدول سيولة الخزينة بآلاف دج

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن.1
1	**ناتج قبل الضريبة**			
2	+/- مخصصات صافية الاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية و غير المادية ؛			
3	+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة و الأصول الثابتة الأخرى ؛			
4	+/- مخصصات صافية للمؤونات و الخسائر القيمة الأخرى ؛			
5	+/- خسائر صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار ؛			
6	+/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل؛			
7	+/- حركات أخرى ؛			
8	**= إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة و التصحيحات الأخرى (إجمالي العناصر 2 إلى 7) ؛**			
9	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية ؛			
10	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن ؛			
11	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم المالية ؛			
12	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم غير مالية ؛			
13	- الضرائب المدفوعة ؛			
14	**= انخفاض / (ارتفاع) صافي الأصول و الخصوم المتأتية من الأنشطة العمالتية (إجمالي العناصر 9 إلى 13) ؛**			
15	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العماليتي (إجمالي العنصرين 8 و 14) (أ) ؛**			
16	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية،بما فيها، المساهمات ؛			
17	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة ؛			
18	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية و غير المادية ؛			
19	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (إجمالي العناصر 16 إلى 18) (ب) ؛**			

20 21	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين ؛ +/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل؛			
22	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (إجمالي العنصرين 20 و 21) (ج) ؛**			
23	تأثير التغير في السعر الصرف على أموال الخزينة و معدلاتها (د) ؛			
24	ارتفاع / (انخفاض) صافي أموال الخزينة و معدلاتها (أ + ب + ج + د) ؛ التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن نشاط العملياتي (أ) ؛ التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب) ؛ التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج) ؛ تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة و معدلاتها (د) ؛			
	أموال الخزينة و معدلاتها			
25	أموال الخزينة و معدلاتها عن الافتتاح (إجمالي العنصرين 26 و 27) ؛			
26 **27**	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم) ؛ حسابات (أصل و خصم) و قروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية ؛			
28	**أموال الخزينة و معدلاتها عند إقفال (إجمالي العنصرين 29 و 30) ؛**			
29 30	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم) ؛ حسابات (أصل و خصم) و قروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية ؛			
31	**صافي تغير أموال الخزينة**			

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، العدد 76، ص 27 .

ملحق رقم 06:

نموذج جدول تغير الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي

جدول تغير الأموال الخاصة بالآلف دج

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتائج
الرصيد في 31 ديسمبر ن – 2						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية ؛ أثر تصحيحات الأخطاء الهامة ؛						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن – 2						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة ؛ تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع ؛ تغير فوارق التحويل ؛ الحصص المدفوعة ؛ عمليات الرسملة ؛ صافي نتيجة السنة المالية ن – 1؛						
الرصيد في 31 ديسمبر ن–1						
اثر تغيرات الطرق المحاسبية ؛ أثر تصحيحات الأخطاء الهامة ؛						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن–1						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة ؛ تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع ؛ تغير فوارق التحويل ؛ الحصص المدفوعة ؛						

عمليات الرسملة ؛ صافي نتيجة السنة المالية ن–1 ؛						
الرصيد في 31 ديسمبر ن						

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام 09–05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، العدد 76، ص 29 .

الانحراف المعياري والمتوسط المرجح للمحور الأول:

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
Q1	36	2.50	.845
Q2	36	2.61	.728
Q3	36	2.69	.624
Q4	36	2.58	.692
Q5	36	2.36	.683
Q6	36	2.22	.760
Q7	36	2.53	.845
Q8	36	2.47	.654
Y1	36	2.50	.347
Valid N (listwise)	36		

الانحراف المعياري والمتوسط المرجح للمحور الثاني:

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
Q9	36	2.08	.906

q10	36	2.11	.747
q11	36	2.25	.806
q12	36	2.36	.683
q13	36	2.28	.701
q14	36	2.36	.723
q15	36	2.25	.806
q16	36	2.31	.749
q17	36	2.78	.485
Y2	36	2.31	.272
Valid N (listwise)	36		

الانحراف المعياري والمتوسط المرجح للمحور الثالث:

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
q18	36	2.03	.736
q19	36	2.28	.779
q20	36	2.56	.695
q21	36	2.50	.737
q22	36	2.28	.741
q23	36	2.25	.770
q24	36	2.58	.692
q25	36	2.50	.775
Q26	36	2.44	.809
Y3	36	2.38	.317
Valid N (listwise)	36		

النسب المئوية وعدد التكرارات

Frequency Table

Q1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	8	22.2	22.2	22.2
	محايد	2	5.6	5.6	27.8
	موافق	26	72.2	72.2	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

Q2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	5	13.9	13.9	13.9
	محايد	4	11.1	11.1	25.0
	موافق	27	75.0	75.0	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

Q3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	3	8.3	8.3	8.3
	محايد	5	13.9	13.9	22.2
	موافق	28	77.8	77.8	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

Q4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	4	11.1	11.1	11.1
	محايد	7	19.4	19.4	30.6
	موافق	25	69.4	69.4	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

Q5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	4	11.1	11.1	11.1
	محايد	15	41.7	41.7	52.8
	موافق	17	47.2	47.2	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

Q6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	7	19.4	19.4	19.4
	محايد	14	38.9	38.9	58.3
	موافق	15	41.7	41.7	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

Q7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	8	22.2	22.2	22.2
	محايد	1	2.8	2.8	25.0
	موافق	27	75.0	75.0	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

Q8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	3	8.3	8.3	8.3
	محايد	13	36.1	36.1	44.4
	موافق	20	55.6	55.6	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

Q9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	13	36.1	36.1	36.1
	محايد	7	19.4	19.4	55.6
	موافق	16	44.4	44.4	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

q10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	8	22.2	22.2	22.2
	محايد	16	44.4	44.4	66.7
	موافق	12	33.3	33.3	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

q11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	8	22.2	22.2	22.2
	محايد	11	30.6	30.6	52.8
	موافق	17	47.2	47.2	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

q12

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	موافق غير	4	11.1	11.1	11.1
	محايد	15	41.7	41.7	52.8
	موافق	17	47.2	47.2	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

q13

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	5	13.9	13.9	13.9
	محايد	16	44.4	44.4	58.3
	موافق	15	41.7	41.7	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

q14

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	5	13.9	13.9	13.9
	محايد	13	36.1	36.1	50.0
	موافق	18	50.0	50.0	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

q15

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	8	22.2	22.2	22.2
	محايد	11	30.6	30.6	52.8
	موافق	17	47.2	47.2	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

q16

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	6	16.7	16.7	16.7
	محايد	13	36.1	36.1	52.8

	موافق	17	47.2	47.2	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

q17

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	1	2.8	2.8	2.8
	محايد	6	16.7	16.7	19.4
	موافق	29	80.6	80.6	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

q18

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	9	25.0	25.0	25.0
	محايد	17	47.2	47.2	72.2
	موافق	10	27.8	27.8	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

q19

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	7	19.4	19.4	19.4
	محايد	12	33.3	33.3	52.8
	موافق	17	47.2	47.2	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

q20

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	4	11.1	11.1	11.1
	محايد	8	22.2	22.2	33.3
	موافق	24	66.7	66.7	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

q21

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	5	13.9	13.9	13.9
	محايد	8	22.2	22.2	36.1
	موافق	23	63.9	63.9	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

q22

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	6	16.7	16.7	16.7
	محايد	14	38.9	38.9	55.6
	موافق	16	44.4	44.4	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

q23

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	7	19.4	19.4	19.4
	محايد	13	36.1	36.1	55.6
	موافق	16	44.4	44.4	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

q24

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	4	11.1	11.1	11.1
	محايد	7	19.4	19.4	30.6
	موافق	25	69.4	69.4	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

q25

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	6	16.7	16.7	16.7
	محايد	6	16.7	16.7	33.3
	موافق	24	66.7	66.7	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

Q26

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	7	19.4	19.4	19.4
	محايد	6	16.7	16.7	36.1
	موافق	23	63.9	63.9	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة ماستر

بعنوان: تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية

(دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة)

سيدي، سيدتي:

في إطار تحضير مذكرة ماستر، أضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يتعلق بدراسة فعالية الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية الجزائرية وذلك من منظور النظام المحاسبي المالي، راجيا من سيادتكم المشاركة و المساهمة في إثراء موضوع بحثي، من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة، و هذا سعيا منا لمعرفة وجهة نظركم كمهنيين بمؤسستكم أو كمسئولين .

و نظرا لأهمية هذه الدراسة في توضيح و تحليل موضوع البحث أو لما سيترتب عليه من نتائج يمكن تعميمها ، نعتقد بأنكم سوف تولون كل الاهتمام و الجدية في الإجابة على هذه الأسئلة، علما أن معلوماتكم لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي و إثراء موضوع البحث.

و نشكركم مسبقا على مساعدتكم لنا في إتمام هذه الدراسة.

ملاحظة: يرجى التكرم بوضع إشارة (X) واحدة أمام خانة المناسبة للإجابة.

و تقبلوا مني فائق الاحترام و التقدير.

المحور الأول معلومات عامة:

1- الاسم (اختياري) : .....

2- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

3- السن: ☐ أقل من 30 سنة ☐ 31- 40 سنة ☐ 41- 50 سنة ☐ اكبر من 50 سنة

4- الشهادة المحصل عليها: شهادة ☐ ☐ شهادة مهنية

5- المؤسسة/ البنك محل العمل:

☐ BADR ☐ BDL ☐ BEA ☐ BNA

☐ CPA ☐ Société G ☐ CNEP

6- الوظيفة الحالية:

☐ إطار محاسبي ☐ إطار مالي ☐ إطار مكلف بالدراسات ☐ منصب آخر

7- الاقدمية في المؤسسة :

☐ أقل من 5 سنوات ☐ 5- 10 سنوات ☐ أكثر من10 سنوات

المحور الثاني : النظام المحاسبي في البنوك التجارية

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
01	يتوافق محتوى النظام المحاسبي المالي الجزائري مع احتياجات البنوك ؛			
02	النظام المحاسبي المالي المصرفي في البنوك هو أداة تقييم ؛			
03	يمكن اعتبار المخطط المحاسبي الوطني البنكي جزء من النظام المحاسبي في البنوك؛			
04	يمكن اعتبار مدونة الحسابات جزء من نظام المحاسبي في البنوك ؛			
05	تعتبر المجموعة المستندية (هي المستندات الداخلية و التي يتم اعدادها من طرف البنك نفسه) المصدر القيد الاول في النظام المحاسبي للبنوك التجارية هل يعطيها اهمية كبيرة عن باقي المقومات ؛			
06	المخطط الوطني مختلف في جميع البنوك عكس النظام المحاسبي البنكي الذي يكون متشابها و متماثلا فيها ؛			
07	النظام المحاسبي للبنوك الجزائرية معني دوما بالتطورات الحاصلة على المستوى الدولي؛			
08	السبب الرئيسي لتأخر تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك غياب النصوص التشريعية			

	الموضحة و المفسرة لآلية سير النظام الجديد ؛			

المحور الثالث:الممارسات المحاسبية في البنوك

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
01	يتميز النظام المحاسبي المالي المصرفي الجزائري بالوضوح و سهولة التطبيق؛			
02	تسبب الممارسات المحاسبية وفق المخطط المحاسبي الوطني مشاكل في القياس و الإفصاح ؛			
03	يساهم النظام المحاسبي المالي في القضاء على اختلالات المخطط المحاسبي البنكي ؛			
04	المخطط المحاسبي البنكي لم يحقق جل الاهداف التي جاء من أجلها ؛			
05	ساعد النظام المحاسبي المالي في تغيير طبيعة البنوك الشاملة الى بنوك متخصصة؛			
06	النظام المحاسبي في البنوك التجارية له دور كبير في تحديد النشاطات البنكية (الإقراض،الإيداع...) وذلك من حيث تحديد القواعد و المبادئ التي تحكمها ؛			
07	يتميز النظام المحاسبي في البنوك التجارية بلامركزية أي أن الأعمال المحاسبية تتوزع على مختلف أقسام البنك ؛			
08	هناك اختلافات كبيرة من ناحية قواعد التسجيل و التقييم في النظام المحاسبي المالي البنكي و المخطط الوطني المحاسبي هل من شانه خلق صعوبات ؛			
09	يشجع النظام المحاسبي المالي SCF في تحسين ظروف السوق المالي الحالي و ذلك بضمان معلومات ملائمة؛			

المحور الرابع:القوائم المالية في البنوك

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
01	القوائم المعدة وفق المخطط الوطني المحاسبي لا تتميز بالشفافية ؛			
02	يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية و التغيرات التي تطرأ عليها ؛			
03	تلتزم البنوك التجارية الجزائرية في إعدادها للقوائم المالية بما نص عليه النظام رقم 09-05المؤرخ في 18 أكتوبر2009؛			
04	المعلومات الصادرة عن القوائم المالية ضمن النظام المحاسبي المصرفي تعطي صورة صادقة عن سير حسابات البنك و القوائم المالية ؛			
05	المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية من قبل البنوك التجارية الجزائرية لا تعتبر كافية لتلبي احتياجات المستفيدين منها ؛			
06	لا يوجد اختلافات في نوع القوائم المالية المعدة على مستوى البنوك التجارية ضمن النظام المحاسبي المالي المصرفي ؛			
07	المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء البنوك ؛			
08	النظام المحاسبي المالي ألزم البنوك بالافصاح في القوائم المالية ليكون شاملا وكافيا ؛			
09	يتم الإفصاح بنفس الدرجة في القوائم المالية للبنوك التجارية عن الديون المشكوك فيها، والخسائر الناتجة عنها وقيمة مخصصاتها ؛			

الفهرس

البيان	الصفحة
الاهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الاشكال البيانية	VIII
قائمة الملاحق	IX
قائمة الاختصارات و الرموز	X

المقدمة العامة	أ
الفصل الأول : الادبيات النظرية و الدراسات السابقة	**29-01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول الادبيات النظرية	**29-03**
المطلب الاول:ماهية النظام المحاسبي للبنوك التجارية	**03**
الفرع الأول عموميات حول البنوك التجارية	**03**
I. نشأة و مفهوم البنوك التجارية	**03**
II. الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	**04**
III.وظائف و أهداف البنوك التجارية	**06**
الفرع الثاني: النظام المحاسبي للبنوك التجارية	**08**
I.مفهوم وخصائص النظام المحاسبي للبنوك التجارية	**08**
II.عناصر و المبادئ التي يقوم عليها النظام المحاسبي للبنوك التجارية	**09**
III.التسجيل المحاسبي في البنوك التجارية	**11**
المطلب الثاني: المحاسبة البنكية	**15**
الفرع الاول: المحاسبة البنكية وفق النظام المحاسبي المالي SCF	**15**
I .عرض النظام المحاسبي المالي SCF	**15**
II.الممارسات المحاسبية وفق النظام المالي المصرفي SCB	**16**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**29-23**
المطلب الأول دراسات وطنية	**23**
المطلب الثاني: دراسات دولية	**25**
المطلب الثالث: دراسات أجنبية	**27**
خلاصة الفصل الاول	**29**
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	**30**
تمهيد	**30**

المبحث الأول: الطريقة وأدوات المستخدمة في الدراسة	**31**
المطلب الاول : الطريقة المستخدمة في الدراسة	**31**
الفرع الاول: منهجية الدراسة	**31-46**
الفرع الثاني : مجتمع الدراسة و العينة	**31**
الفرع الثالث: مصادر جمع المعلومات	**32-34**
المطلب الثاني: الادوات المستخدمة في الدراسة	**32**
الفرع الاول:أداة الدراسة و التعريف بها	**32**
الفرع الثاني: الاساليب الاحصائية المستخدمة	**34**
المبحث الثاني: عرض و مناقشة النتائج الدراسة	**35**
المطلب الأول عرض نتائج الدراسة	**35**
الفرع الاول: وصف خصائص عينة الدراسة	**35**
الفرع الثاني:عرض و تحليل النتائج	**40**
المطلب الثاني: مناقشة نتائج و ربطها بالدراسات السابقة	**41-46**
خلاصة الفصل الثاني	**47**
خاتمة	**48**
قائمة المراجع	**51**
الملاحق	**55**
الفهرس	**77**